معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١١)

مارس

٢٠١٠

Salah Salem St. Nasr City, Cairo, P.O.Box: 11765
Tel. 2627840-2629247 FAX. 2621151
E-mail: inp10@idsc1. gov.eg &Inplanning@idsc.net.eg
Web Site : WWW. Inplanning . gov.eg

طريق صلاح سالم-مدينة نصر - القاهرة- الرقم البريدى ١١٧٦٥
ت: ٢٦٢٧٨٤٠-٢٦٢٩٢٤٧ فاكس ٢٦٢١١٥١
البريد الالكترونى

معهد التخطيط القومي

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١١)

مارس

٢٠١٠

تقديـــم

يصدر العدد الحادى عشر من سلسلة الأوراق الاقتصادية للقاء الخبراء الذى يعقد مـــن خلال حلقات نقاشية تتم بمقر المعهد ويهدف إلى تكوين رأى عام علمى مشـــترك يمثـــل خلفية مرجعية لاتخاذ القرارات ، وذلك من خلال طرح ومناقشة القضايا المختلفة علـــى الساحة الاقتصادية وبيان درجة تشابكها وتعقد جوانبها ، كذلك اختلاف وجهات النظـــر بشأن معالجة الآثار المترتبة عليها بحيث تسهم نتائج الحـــوارات فـــى تقـــديم الأســـس العلمية والموضوعية التى تساعد وتخدم متخذ القرار .

ويتم ذلك من خلال دعوة المتخصصين المعنيين بتلك الموضـــوعات مـــن الأكـــاديميين المميزين، وأصحاب الخبرات من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمـــع المـــدنى ، وذوى الاختصاص من متخذى القرار السابقين والحاليين .

وتتفاوت الموضوعات ما بين :

- مناقشة مشروعات القوانين الاقتصادية المطروحة .
- مناقشة أسس رسم السياسات واتخاذ القرار .
- موضوعات ذات طابع مؤسسى .
- موضوعات ذات طابع أكاديمى لمناقشة النظريات العلمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ومدى قدرتها على تفسير الظواهر المستجدة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى.

ويتناول هذا العدد الموضوعات الآتية :

الجزء الأول : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

- **الورقة الأولى** : (المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية)

إعداد : د. منى عبد العال دسوقى

خبير أول بمركز التنمية الاقليمية

معهد التخطيط القومى

- **الورقة الثانية** : (دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المـــرأة)

إعداد : د / زينب شاهين

خبير بالنوع الاجتماعى (الجندر)

والمحاضر بالجامعة الأمريكية

الجزء الثانى : تقرير حالة التعليم العالي في مصـــر والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠٣١/٢٠٣٢

- كلمة الأستاذة الدكتورة / فادية محمد أحمد عبد السلام

مدير المعهد

- كلمة معالى الوزير / أ.د. عثمان محمد عثمان

وزير التنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد

- كلمة معالى الوزير / أ.د. هانى هلال

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

- كلمة الأستاذ الدكتور / جلال عبد الحميد

مستشار وزير التعليم العالى لشئون التخطيط الاستراتيجى

وتأمل إدارة المعهد أن تلبى هذه السلسلة الاقتصادية احتياجات رسم السياسات واتخـــاذ القرارات .

والله ولى التوفيق ،،

مدير المعهد

فادية محمد أحمد

(أ.د. فادية محمد أحمد عبد السلام)

الجزء الأول

دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة(*)
اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

مقدمه :

يعتبر النهوض بالمرأة المصرية أحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية ، وذلك لضمان تحقيق الحقوق العادلة للمرأة والمشاركة الفعالة لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تلعب المرأة دوراً هاماً في عملية التنمية ، ويؤدى عدم حصول المرأة على حقوقها العادلة الى العديد من التأثيرات الضارة والسلبية على التنمية والتى تبلغ أقصاها في الدول النامية ، لذلك فإن سد الفجوات النوعية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة له تأثيره الايجابي على التنمية ، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والعمل ، ولذلك يجب إن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة التى تهدف الى تحسين مستوى معيشة المواطنين .

إن تنمية قدرات المرأة وإعطائها فرص متساوية هو أعظم عائد ومردود لأن ذلك يعني تحسين خصائص ورفع قدرات وزيادة إنتاجية رأس المال البشرى في الاقتصاد القومى وهو ما يؤدى بدوره الى ارتفاع العائد على الاستثمار القومى وارتفاع درجة تنافسية الاقتصاد القومى في إطار العولمة وتحدياتها .

كما يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي وسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع من خلال مشاركته الفعلية وتدعيمه للجهود الحكومية التى تبذل في سبيل تقدمه ورخائه ، فقد اتضح جلياً ان الحكومات في كافة الدول المتقدمة والنامية لا تستطيع أن تفي باحتياجات أفرادها ومواطنيها بمفردها كما لا يمكنها التصدى لكافة المشاكل وتلبيتها للاحتياجات الفعلية للمجتمع .

ولقد بدأ تزايد دور الجمعيات الأهلية في مجالات كانت تقتصر في الماضي على القطاع الحكومى فقط ، وهو ما توافق مع ارتفاع مساهمة ودور القطاع الخاص كطرف ثالث في عملية التنمية بالمشاركة ، لما له من قدرات وخصوصية تمويلية تساعد على

(*) تمت مناقشة هذا الموضوع بمناسبة " مرور عشرة سنوات على انشاء المجلس القومى للمرأة " وإنتهاء الاتحاد العام للجمعيات الاهلية من اعداد مشروع قانون جديد لتطوير القانون الحالي للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة "

الإسراع في تنفيذ الأهداف التنموية للدولة وقد كان لتنامي المنظمات الأهلية على المستويين الكمى والكيفي أثره الواضح في توافر امكانات الرهان على دورها المستقبلي في دعم آلية الديمقراطية بالمشاركة وتعبئة المواطنين ، وإمكانية انجاز تنمية حقيقية تلبي احتياجات المواطنين ، وهو تطور يتواكب مع تزايد دور هذه المنظمات عالمياً بعد أن اصبحت احد فواعل النظام العالمي .

ورغم الجهود والنجاح الذي حققته الجمعيات الأهلية وجمعية تنمية المجتمع المحلى ، إلا انها تعاني من مشكلات مؤسسية وتفتقر الى الكوادر الادارية القادرة على تعبئة الموارد البشرية والمالية وتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية .

ولذا قام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بإعداد مشروع قانون جديد لتطوير القانون الحالى للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بحيث يضمن الربط بين أنشطة وعمل الجمعيات والاتحاد العام وتلبية احتياجات الجمعيات للقضاء على المشاكل التى تواجها حاليا ، ولضمان الديموقراطية فى انتخابات الاتحادات الاقليمية والنوعية والدفع بدماء جديدة فى العمل الأهلى وذلك بالاستفادة من خبرات أكاديمية ونشطاء ومهتمين بالقضايا المجتمعية .

كما تم إضافة بعض البنود الأساسية التى تقضى على المشكلات الحالية بين الجمعيات الأهلية والجهات الإدارية وذلك بإحالة النزاعات القائمة إلى القضاء لحسمها . كما يضيف القانون آلية رئيسية للتعامل مع مشكلة التمويل الخارجى وذلك بأن يقدم الاتحاد العام قوائم بأسماء الجمعيات الجادة فى كل تخصص ونشاط الى الجهات المانحة الدولية والاقليمية للاختيار بين هذه الجمعيات عند تقديم التمويل بدلا من التمويل المباشر بين الجمعيات والجهات المانحة .

هذا وتلعب الجمعيات الاهلية دوراً هاماً في النهوض بقضايا المرأة المصرية وخاصة في تمكين المرأة في المجالات المختلفة ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حيث تعتبر الجمعيات الأهلية هي الحلقة الأشد قوة في تحقيق المشاركة الشعبية التى تتطلبها عملية التنمية خاصة في مجال النوع الاجتماعي (الجندر) لارتباطها الوثيق بالفئات المستهدفة للتنمية بحيث نضمن تقبلهم للبرامج والمشاركة في وضعها وتنفيذها .

إن اهتمام المعهد بقضايا المرأة ليس جديداً عليه فوحدة تخطيط وسياسات النوع التى أنشأت بالمعهد عام ١٩٩٤ بقرار من رئيس الوزراء (ورئيس مجلس إدارة المعهد الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى فى ذلك الحين) وبمبادرة من نخبة من أساتذة هذا المعهد العريق الذى استشعروا أهمية النهوض بالمرأة وخاصة فى التخطيط والتنمية أول وحدة من نوعها فى جمهورية مصر العربية (*) .

المنسق العلمى للقاء

(أ.د. اجلال راتب)

(*) مؤسسو هذه الوحدة :
- المرحومة أ.د. عزة عبد العزيز سليمان .
- أ.د. هدى صبحى المدير الحالى للتخطيط بالمركز القومى للمرأة .
- أ.د. علا الحكيم المدير السابق للمعهد .
- المرحومة أ.د. محاسن مصطفى
- أ.د. سيد عبد المقصود
- المرحوم أ.د. السيد الكيلانى
- أ.د. اجلال راتب العقيلى

الورقة الأولى

المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية

إعـــــداد

د. منى عبد العال دسوقى
خبير أول بمركز التنمية الاقليمية
معهد التخطيط القومى

المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية

للمنظمات غير الحكومية دور بارز في التنمية الشاملة لأي أمة تسعى للرقي والتكامل، إذ تمثل المكون الوسيط بين الدولة والفرد، والذي يقوم بدورين أساسيين، فهو من جانب يعمل على مساندة الدولة لإكمال وظائفها التي يحتاج الفرد إليها، ومن جانب آخر يمثل شريكاً، له دور في تنمية المجتمع، وهنا يبرز التكامل في البناء وتحمل المسؤولية، وتتجلى في ذلك وحدة العمل، عبر توسيع مبدأ المشاركة الشعبية، وذلك من خلال إشراكها في إدارة المجتمع وتطويره، والإضطلاع بدور فاعل منتج في الحياة العامة، والدفع بمشروع النهضة بما يتلاءم مع روح العصر.

وتواجد هذه المنظمات في أي مجتمع حق من حقوق أبنائه المواطنين دون تمييز، إذ أن هدفها الرقي بالمجتمع، سواء من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو تحسين الوضع الصحي، أو المشاركة في البرامج الاقتصادية، والأنشطة التعليمية، وغير ذلك من أنشطة؛ ويجب على الدولة أن تعي أدوار هذه المنظمات، وأن تعمل على تمكينها من القيام بواجباتها المنوطة بها في تفعيل الحراك الفكري والثقافي والإجتماعي والإقتصادي وحتى السياسي؛ بما ينسجم مع الثوابت الوطنية، من خلال تمكينها من المشاركة في صنع القرار، مما يسهم بالتالي في تعميق روح الولاء للوطن. كما يتوجب على الدولة أن تنفتح على متطلبات وحاجات العصر في هذا المجال، وأن تعي وتتيقن أن هذه المنظمات ليست خصماً، كما أنها ليست تابعاً لها، وإنما هي شريك تنموي حقيقي ، يمثل محركاً فاعلاً للحياة اليومية في كل إيقاعاتها، وداعماً للجهود الرسمية التي تصب في مصلحة المواطن.

ولكون المرأة إحدى مكونات المجتمع، وجزء أساسي في بناء النسيج العام له، وشريك في التنمية، لا مستهلك لها – كما قد يتصور البعض، كان لا بد أن تضطلع هذه المنظمات بدور بارز في حماية المرأة، وتمكينها عن طريق؛ ضمان الحقوق الكاملة للمرأة، والإهتمام بالبرامج الهادفة لتنمية المرأة، وتطوير مشاركتها في النشاط الاقتصادي والإجتماعي والسياسي. كما يجب أن يكون لها دور بارز في التعاون

والتنسيق مع باقي سلطات الدولة، من أجل وضع إستراتيجية وطنية تمكن المرأة من أن تكون شريك فاعل في جميع المجالات، في سياق مفهوم التنمية البشرية الشاملة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة حيث تهدف إلى :

- تعريف المعني المنظمات غير الحكومية عالمياً وفي نطاق الدراسة.
- تطور الجمعيات الأهلية في مصر.
- الأنشطة التي تؤديها الجمعيات الأهلية ، والجمعيات الأهلية المعنية بشئون المرأة.
- أهم أوضاع المرأة المصرية ودور الجمعيات الأهلية في النهوض بها.
- المحددات التي تحد من الدور الممكن أن تؤديها الجمعيات الأهلية.

تعريف المنظمات غير الحكومية:

تتعدد المسميات و المفاهيم المحددة للمنظمات غير الحكومية وفقاً لإختلاف الثقافات المحددة لها؛ ولكن جميعها تعبر عن مجموعة المنظمات الواقعة بين الحكومة والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال هناك مسمى "*المنظمات غير الحكومية*"، وهو المسمى الأشهر عالمياً، ومسمى "*المنظمات الغير هادفة للربح*" ويشتهر إستخدام هذا المسمى في الولايات المتحدة الأمريكية، ومسمى "*منظمات الصالح العام*"، ومسمى "*المنظمات الإجتماعية*" والأخيران يكثر إستخدامهما في الدول الأوربية. بينما نجد في الدول العربية أن المسميان الشائع إستخدامهما هما: "*الجمعيات أو المنظمات الأهلية*" أو مسمى "*المنظمات التطوعية*" .

يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها مجموعة من الجماعات والمؤسسات المستقلة تماماً أو الى حد كبير عن الحكومة، والتي أهدافها الأساسية إما إنسانية أو تعاونية وليست أهدافاً تجارية، وأنها تقوم بدعم التنمية في الدول، كما تضم جماعات دينية منظمة إقليمياً أو محلياً. ومنها جماعات تنشأ في الوحدات المحلية الدنيا[1] (القرى – الأحياء في مصر مثلاً) .

---

[1]) Olena P. Maslyukiveska, "Role of Non-Governmental Organizations in Development Cooperation", Research Paper, UNDP/Yale Collaborative Program, New Haven,1999;p.7.

وتعرف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية على أنها تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه من المواطنين المنتمون الى دولة واحدة، أو أكثر من دولة ، وتتحدد أنشطة تلك المنظمات بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها؛ إستجابة لإحتياجات مجموعة واحدة من الأعضاء ، أو بعض الجماعات التي تتعاون معها المنظمة.

وتضم المنظمات غير الحكومية في مصر والتي تندرج تحت مظلة المجتمع المدني عدد من التنظيمات غير الحكومية وأهمها [٢]:

- الجمعيات الأهلية الخاضعة للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعددها ١٥٠٠ جمعية، وتشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية.
- مراكز الشباب؛ وتخضع للقانون رقم ٢٦٨ لعام ١٩٧٨ وتضم نحو ٤٢٠٠ مركز، وتشرف عليهم وزارة الشباب والرياضة.
- التعاونيات وتشمل؛ التعاونيات الزراعية وتضم نحو ٦٠٠ تعاونية زراعية مسجلة تشرف عليهم وزارة الزراعة، ونحو ٦٠٠ تعاونية إنتاجية ،وعدد من التعاونيات الإستهلاكية و الإسكانية ويشرف عليهم عدد من الوزارات المختلفة.
- النقابات المهنية والعمالية.
- عدد من الشركات المدنية الغير هادفة للربح.

ولأن الجمعيات الأهلية تمثل أكثر من ٦٠٪ من المنظمات غير الحكومية في مصر، ولأنها تنتشر في جميع محافظات الجمهورية، ولأنها يمكنها المساعدة في تحقيق التنمية وتحسين أحوال المرأة من خلال جهودها وتكاملها وتعاونها مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وباقي أشكال المنظمات غير الحكومية، فالإهتمام والإشارة بهذه الورقة الى الجمعيات الأهلية عند الحديث عن المنظمات غير الحكومية.

وتعرف الجمعيات الأهلية على أنها؛ تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية وتعتمد في تحويلها على تبرعات القطاع الخاص

---

٢) أنظر؛ أيمن عبد الوهاب، " قانون الجمعيات الأهلية نحو تنشيط المجتمع المدني في مصر"، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٨٩) .

وأشخاص من المجتمع، والإشتراكات الرمزية لأعضائها، بالإضافة لأنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في انجاز أهدافها غير السياسية.

تطور الجمعيات الأهلية في مصر :

"بدأ ظهور الجمعيات الأهلية في مصر في القرنين السابع والثامن عشر على هيئة جمعيات حرفية ؛ حيث كان لكل حرفة طائفة تقدم الرعاية إلى أفرادها وأسرهم، وتعمل على حماية الحرفة وتنمية أفرادها. ثم بدأ إنشاء الجمعيات الأهلية بصورة منتظمة عام ١٨٢١ حيث تم إنشاء الجمعية الخيرية اليونانية، ثم أنشأت جمعية المعارف عام ١٨٨٦، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، والجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٨٧، وجمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١، وبعدها توالى إنشاء الجمعيات مثل جمعية المساعي المشكورة، والعروة الوثقى، والمبرة وغيرهم؛ ثم بدأ الإنتشار المطرد للجمعيات في مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر. وإزدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من ١٥٩ جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤٤، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية، وحدد العلاقة بين الجمعيات والحكومة ممثلة في وزارة الشئون الإجتماعية"[٣]. "بعد إعلان الثورة، صدر القانون رقم ٣٨٤ لعام١٩٥٦ بشأن الجمعيات الأهلية، الذي نص على إنشاء إتحادات تقوم بتنسيق الخدمات الإجتماعية التي تؤديها الجمعيات والرقابة على نشاط هذه الجمعيات، وهذا القرار يعتبر نقطة التحول في العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة والمجتمع؛ حيث أخضع الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة، وأحكم قبضة البيوقراطية على المشاركة في الحياة العامة. ثم صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ركز على حصر دور الجمعيات في الرعاية والتنمية، وحظر إنشاء جمعيات لممارسة نشاط يدخل في نطاق النقابات المهنية أو العمالية، ونص القانون على إنشاء إتحادات فرعية على مستوى الجمهورية وإتحادات

---

[٣]) يحي حسن درويش، " تاريخ العمل الإجتماعي التطوعي في المجتمع المصري" ، ورقة مقدمة لمؤتمر: " التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة – عطاء – إنماء ، القاهرة، ٣١ أكتوبر – ٣ نوفمبر ،١٩٨٩.

إقليمية على مستوى المحافظات وإتحاد عام. وتشير الإحصاءات الى أن نمو الجمعيات الأهلية في مرحلة الستينات كان منخفضاً"[4].

منذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب ستة عشر ألفاً وثماني مائة جمعية وتضم نحو ثلاثة ملايين عضواً تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية [5]. وأدت التطورات العالمية والمحلية الى تعزيز وضع الجمعيات الأهلية والإعتراف بها كشريك في إحداث التنمية ، مما إنعكس على الزيادة الكبيرة التي حدثت في أعداد الجمعيات الأهلية منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن الى أن وصل عددها لنحو ستة عشر الفاً وثماني مائة جمعية أهلية عام ٢٠٠٦ ، (جدول رقم(١)).

جدول رقم (١)

تطور أعداد الجمعيات الأهلية في مصر

الفترة الزمنية	عدد الجمعيات
١٩٠٠ – ١٩٢٤*	١٩٥
١٩٢٥ – ١٩٤٤*	٦٣٣
١٩٤٥ – ١٩٤٩*	٥٠٨
١٩٦٠*	٣١٩٨
١٩٦٤*	٤٠٠٠
١٩٩١*	٥٦٧٥
١٩٩٦**	١٠٨٠٥
٢٠٠٦**	١٦٨٠٠

*أماني قنديل، سارة بن نفيسة، " الجمعيات الأهلية في مصر" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

** الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك الى مصر ، "الجمعيات الأهلية في مصر" ، ٢٠٠٦

---

٤) أماني قنديل، سارة بن نفيس، " الجمعيات الأهلية في مصر" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

٥) الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك الى مصر ، "الجمعيات الأهلية في مصر" ، ٢٠٠٦.

الأنشطة التي تؤديها الجمعيات الأهلية:

"قامت الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم الخدمات وقد بلغ عدد ميادين العمل التي تعمل بها الجمعيات الأهلية في مصر ١٧ ميدان عمل وفقاً لقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وقانون ١٣٥ لسنة ١٩٩٩ اللذان حددا أنشطة الجمعيات في المجالات التالية :

١. رعاية الطفولة والأمومة
٢. رعاية وتنظيم الأسرة
٣. المساعدات الإجتماعية
٤. رعاية الشيخوخة
٥. رعاية الفئات الخاصة والمعاقين
٦. الخدمات الثقافية والعلمية والدينية
٧. نشاط أدبي
٨. تنمية المجتمعات المحلية
٩. التنظيم والإدارة
١٠. رعاية أسر المسجونين
١١. تنظيم الأسرة
١٢. صداقة الشعوب
١٣. دفاع إجتماعي
١٤. حماية بيئة
١٥. تنمية إقتصادية
١٦. حماية مستهلك
١٧. حقوق الإنسان

وقد حدد القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ نشاط الجمعيات الأهلية التي تحصل على إعانات من وزارة التضامن الإجتماعي كالآتى :

- جمعيات رعاية الأمومة والطفولة : بلغ عدد جمعيات رعاية الأمومة والطفولة ١٧٨ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ١٥٥ جمعية عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ١٤,٨ ٪ . وبلغ عدد المستفيدين ١١٣٤٠٤ مستفيداً عام ٢٠٠٧ مقابل ١١١٥٥٥ مستفيداً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ١,٧ ٪.
- جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة : و بلغ عدد جمعيات رعاية وتنظيم الأسرة ١١٩ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ١١٥ جمعية عام ٢٠٠٦نسبة زيادة قدرها ٣,٥ ٪ . وبلغ عدد المستفيدين ٢١٤٨١٩ مستفيداً عام ٢٠٠٧ مقابل ١١٧٣٥٤ مستفيداً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٨٣,١ ٪.

- جمعيات المساعدات الإجتماعية (رعاية الشيخوخة - المسجونين . .) : وقد بلغ عدد الجمعيات التي تؤدى مساعدات اجتماعية ٣٤١ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٦٥ جمعية عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٢٨,٧ ٪ . وبلغ عدد المستفيدين ١٤٥٠٤٩ مستفيداً عام ٢٠٠٧ مقابل ١٣٠٥٧٧ مستفيداً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ١١,١ ٪ .

- جمعيات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين : بلغ عدد جمعيات الفئات الخاصة والمعوقين ٥٦ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ٥٣ جمعية عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٥,٧ ٪ ، وبلغ عدد المستفيدين ٨٠٦٣٥ مستفيداً عام ٢٠٠٧ مقابل ٤٢٩٣٠ مستفيداً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٨٧,٨ ٪ .

- جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية : بلغ عدد جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ٢٠٦ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٠٤ جمعية عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ١,٠ ٪ ، وبلغ عدد المستفيدين ١٧٩٢٥٢ مستفيداً عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٤٩٩٥٣ مستفيداً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٢٨,٣ ٪ .

وقد نص القانون على أنه يجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان ، أو أكثر من مجال وذلك بعد أخذ رأى "الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية" المختص وبعد موافقة مجلس المحافظة. كما يجوز تعديل ميدان عمل الجمعية بعد موافقة مديرية التضامن الإجتماعى المختصة وذلك طبقا لإحتياجات المنطقة التى تعمل بها الجمعية. وتقوم مديريات التضامن الإجتماعى بتقدير الإعانة الدورية للجمعيات حسب معايير معينة منها (أولوية الخدمة - ميدان نشاط الجمعية - حاجة المحافظة إلى الخدمة).

<u>الجمعيات التي تزاول أكثر من نشاط:</u>

بلغ عدد الجمعيات التى تزاول أكثر من نشاط ٣١٦ جمعية عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٤٣ جمعية عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٠ ٪. وبلغ عدد المستفيدين ٧٥٦٩٠٠

مستفيدا عـــــام ٢٠٠٧ مقابل ٧٣٩٧٩٦ مستفيدا عـــــام ٢٠٠٦ بنسـبة زيـادة قدرهـــــا ٢,٣ ٪"[٦].

الجمعيات الأهلية ودورها في النهوض بأوضاع المرأة المصرية:

يرجع الاهتمام بالجمعيات الأهلية في مصر إلى الدور التنموي الذي تقوم به لا سيما في ظل قدرتها على استشعار وتقدير حاجات المواطنين باعتبارهـا الأقـرب إلـى القاعـدة الشعبية وتمتلك القدرة على تقديم الخدمات بطريقة أفضل وأدعى إلى رضاء المنتفعـين بالإضافة إلى أنها تستطيع أن تدبر موارد جديدة وغير محدودة تضاف إلى ما ترصـده الدولة للموازنات لتحقيق أهداف التنمية وقد أصبح العمل الأهلي النشط زاخراً بالأنشطة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية لدعم مشاركة أفراد المجتمـع فـي الحيـاة العامة.

إذا تم إستبعاد وإقصاء المرأة المكونة لنصف أي مجتمع من عمليات التنمية فـلا شـك أنها لن تتم بالمعدلات أو السرعة المنشودة. لذلك بدأت جهود المجتمع الـدولي تهـتم بقضايا المرأة والبحث في كيفية تحسين أوضاعها ومنحها فـرص عادلـة فـي جميـع المجالات، وإدماجها في جميع أنشطة وجهود التنمية بداية من رسم السياسات، وإتخـاذ القرارات حتى تنفيذ الأنشطة التي تتكون منها الخطط والبرامج، وصولاً الى متابعة كـل ذلك وتقييم الآثار الناتجة عنه. وقد تبلور ذلك الإهتمام تحت مظلة المـنهج التنمـوي " النوع والتنمية Gender and Development" ، ويؤكد هـذا المـنهج أن التنميـة الفاعلة ذات الكفاءة هي التنمية التي تتحقق بمشاركة طرفي النوع (المـرأة والرجـل)، خاصة وأن التقدم التكنولوجي جعل القدرة على تنفيذ كـل الأنشـطة الإنتاجيـة تقريبـاً متساوية بين كليهما ولم تعد معتمدة على القوة العضلية.

تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهما في تمكين المرأة المصرية في المجالات المختلفـة ، ويرجع ذلك إلى وجود تلك الجمعيات بالقرب من أوساط النساء فضلا عن أنها تستطيع تدعيم الجهود الحكومية في هذا الشأن، ولأنها أصبحت عنصراً أساسـياً فـي عمليـات

---

[٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي . ديسمبر ٢٠٠٨ . الباب السادس عشر : الجمعيات والنقابات ص ص٣٨٠-٣٨٤ .

التنمية الشاملة خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن المنصرم لقدرتها التعبوية. كما أن مشاركة الجمعيات الأهلية في أداء تلك الأدوار أصبحت مطلوبة و مقبولة دولياً ومحلياً في المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء.

" ولقد بدأت الجمعيات الأهلية المعنية بشئون المرأة في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث تم تأسيس جمعيات أهلية يتعلق نشاطها بالدين وتقديم المساعدات الخيرية، ثم توسعت مع بداية القرن العشرين لتشمل أنشطة ومجالات تتعلق بالخدمات الصحية وبقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافي. وتداخل نضال المرأة من أجل الإستقلال مع النضال من أجل تحرير المرأة؛ فالقيادات النسائية التي أسهمت في تأسيس المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كان لها دوراً أساسياً آخر في قيادة المظاهرات النسائية المطالبة بإستقلال الوطن وفي نفس الوقت تحرير المرأة. فالمرأة المصرية التي سارت في المظاهرات مع آلاف الرجال هي نفسها التي كانت تطالب بالمساواة في الحقوق مع الرجال. لكن الأمر الذي لا شك فيه هو إرتباط الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بالدين خاصة في الفترة (١٩٢٣ – ١٩٥٢) حيث نشأت سلسلة من الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية. كما نشطت في تلك الفترة القيادات النسائية في تأسيس جمعيات أهلية بعضها لعب أدواراً أساسية في الحركة الثقافية المصرية وحركة التنوير، وقد قامت بمجموعة من الأنشطة من شأنها دعم مبدأ عمل المرأة وإكسابها المهارات، والبعض الآخر تركز في المجالات التقليدية وأهمها العمل الخيري" [٧]. ويمكن ملاحظة أن تلك المبادرات النسائية التي ظهرت في أوائل القرن العشرين كانت تعكس رغبة النساء في النهوض بأوضاعهن والمشاركة الفعالة في بناء الوطن . وبعد ذلك زاد عدد الجمعيات الأهلية إزدياداً مطرداً حتى بلغ نحو ١٦٨٠٠ جمعية عام ٢٠٠٦، لكن يصعب فصل الجمعيات المعنية بشئون المرأة فيها فصلاً دقيقاً لأن الجمعيات الأهلية النسائية من حيث الإسم وعضوية مجلس الإدارة والنشاط الموجه للمرأة لا يتم تمييز إحصاءاتها بشكل مستقل ضمن تقارير وزارة التضامن الإجتماعي أو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بل يتم إحصاءها ضمن جمعيات رعاية الأمومة والطفولة أو جمعيات تنمية المجتمع المحلي أو جمعيات التنمية أو البيئة...الخ. على أن جمعية

---

[٧]) أماني قنديل، سارة بن نفيسة، " الجمعيات الأهلية في مصر" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

رابطة المرأة العربية أحصت الجمعيات النسائية وفقاً للمسمى أو النشاط الموجه للمرأة فوجدت أن عددها ١٦٨٩ جمعية عام ١٩٩٨/١٩٩٧، بما يشكل نحو ١٢ ٪ من إجمالي الجمعيات الأهلية في ذاك العام ، مجالات نشاطاتها هي التنمية، والدفاع عن الرأي، حقوق المرأة ، أنشطة تدريبية وتعليمية، وتأهيل فني .

للقضاء علي الأمية بين النساء والفتيات[٨]. ويتضح من جدول (٢) أن الجمعيات العاملة في مجال المرأة موزعة على جميع محافظات مصر ولكن كثافة هذا التوزيع تختلف بين المحافظات فنجد أن نحو ١٤٪ من إجمالي تلك الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالمرأة موجودة بالقاهرة؛ ولا يتنافى ذلك مع عدالة التوزيع فالكثافة السكانية الموجودة بمحافظة القاهرة تتطلب أكثر من ذلك من الجمعيات، ثم قنا وبني سويف وسوهاج(١١٪،١٠٪،٨٪) ثم البحيرة والإسكندرية نحو (٧،٥ ٪). وأقلها وجوداً في محافظات كفر الشيخ والغربية والدقهلية التي لم تصل نسبة الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالمرأة بكل منها الى ١٪ من إجمالي تلك الجمعيات، رغم ما بكلٍ من كثافة سكانية وبالرغم من أن (دليل التنمية البشرية المرتبط بالمرأة في كل منهم لم يتجاوز ٠،٥٩٦) أي أنها من المحافظات التي تحتاج لتكثيف الجهود للنهوض بأوضاع المرأة بها.

كما يلاحظ من جدول (٢) أن تركيز الإهتمام في تلك الجمعيات موجه نحو تنمية المرأة والتأهيل الفني مقرنة بمجال النشاط الدفاعي سواء الإجتماعي أو القانوني.

---

[8] رابطة المرأة العربية ، اللجنة القومية للسكان والتنمية ، إحصائيات عام ١٩٩٨/١٩٩٧.

جدول (٢) : عدد الجمعيات العاملة في مجال المرأة

المحافظة	المجال			إجمالي الجمعيات العاملة في مجال المرأة		إجمالي عدد الجمعيات الأهلية	نسبة الجمعيات في مجال المرأة الى إجمالي الجمعيات
	تنمية مرأة	تأهيل دفاعي	مجال دفاعي	عدد	النسبة الى إجمالي المحافظات		
القاهرة	١٠٨	١٠٩	١٩	٢٣٦	١٤٪	٣٧٤٠	٦,٣ ٪
الإسكندرية	٦٩	٥٠	١٠	١٢٩	٧,٦٪	٩٩٧	١٢,٩٪
بورسعيد	٧	١	٢	١٠	٠,٦٪	٣٣٠	٣٪
السويس	١٠	٤	١	١٥	٠,٩٪	١٩٦	٧,٧٪
دمياط	١٤	١١	٢	٢٦	١,٥٪	١٩٠	١٣,٧٪
الدقهلية	٥	٣	٢	١٠	٠,٦٪	٦٤٩	١,٥٪
الشرقية	١٦	٩	١٠	٣٥	٢٪	٨٧٢	٤٪
القليوبية	٥٠	٣٩	٧	١٠٣	٦٪	٤٩٩	٢٠,٦٪
كفر الشيخ	٤	٤	–	٨	٠,٥٪	٣٤٥	٢,٣٪
الغربية	٣	٣	١	٧	٠,٤٪	٢٧٢	٢,٦٪
المنوفية	٧٢	٦٣	٢	١١٠	٦,٥٪	٧١٨	١٥,٣٪
البحيرة	٥	٨	–	١٣	٧,٧٪	٥٤١	٢,٤٪
الإسماعيلية	١٤	١٣	١٣	٢٨	١,٧٪	١٨٢	١٥,٤٪
الجيزة	٣٢	٢٦	–	٧١	٤,٦٪	١١٢١	٦,٣٪
بني سويف	٩٥	٥٣	١٩	١٦٧	٩,٩٪	٣٧٣	٤٤,٨٪
الفيوم	١٣	١٣	١	٢٣	١,٤٪	٣١٩	٧,٢٪
المنيا	٣٦	٢٧	٦	٦٥	٣,٨٪	٧٤١	٨,٨ ٪
أسيوط	٢٨	٢٧	٨	٦٣	٣,٧٪	٤٤٠	١٤,٣٪
سوهاج	٦٥	٥١	٩	١٢٥	٧,٤٪	٣٨٦	٣٢,٤٪
قنا	١٠٧	٥٣	١٩	١٧٩	١٠,٦٪	٣٥٥	٥٠,٤٪
أسوان	٣٠	٢٣	٧	٦٠	٣,٦٪	٤٧٢	١٢,٧٪
الأقصر	٢٨	٢٨	٣	٥٩	٣,٥٪	١٠٥	٥٦,٢٪
البحر الأحمر	١٨	١٤	–	٣٢	١,٩٪	١٠٤	٣٠,٨٪
الوادي الجديد	٤٤	٢٦	١	٧١	٤,٦٪	١٤٠	٥٠,٧٪
مرسى مطروح	١٨	١١	١	٣٠	١,٨ ٪	١٢١	٢٤,٨٪
شمال سيناء	٢٥	١٩	٢	٤٦	٢,٧ ٪	١٢١	٣٨٪
جنوب سيناء	١	١	–	٢	٠,١٪	٤٠	٥٪
إجمالي	٨٥٥	٦٨٩	١٤٥	١٦٨٩	١٠٠	١٤٣٦٩	١١,٨٪

المصدر: رابطة المرأة العربية ، اللجنة القومية للسكان والتنمية، إحصاليات ١٩٩٩/١٩٩٨ .

يستعرض الجزء التالي أهم أوضاع المرأة المصرية ودور الجمعيات الأهلية في النهوض بها:

أولاً: الأوضاع الإقتصادية للمرأة في مصر

أدت السياسات النقدية والمالية الإنكماشية التي واكبت تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي وخصخصة القطاع العام الى رفع معدلات البطالة نتيجة الإستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام ذكوراً وإناثاً، وكانت الإناث من أكثر المتضررين من ذلك ، إضافة الى أن تطبيق الدولة لسياسات إنكماشية أدت لمحدودية فرص العمل الكومية المتاحة، ولأن القطاع الحكومي هو أكبر وأمن مستخدم للمرأة فقد تضررت المرأة من تلك السياسات الإنكماشية. فكما يتضح من جدول (٣) لم تتحسن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل كثيراً خلال عشر سنوات كما كان مأمولاً، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات الفقر ومعدلات البطالة.

جدول رقم (٣)

تطور نسبة مساهمة الإناث في النشاط الإقتصادي خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٨)[٩]

السنوات	نسبة قوة العمل من الإناث لإجمالي قوة العمل
١٩٩٧	٢٢
١٩٩٨	٢١
١٩٩٩	٢١
٢٠٠٠	٢٢
٢٠٠١	٢١
٢٠٠٢	٢٢
٢٠٠٣	٢
٢٠٠٤	٢٤
٢٠٠٥	٢٣
٢٠٠٦	٢٣
٢٠٠٧	٢٤
٢٠٠٨	٢٢

[٩]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٨ ، للأفراد (١٥-٦٤ سنة).

كما إرتفعت معدلات بطالة الإناث بدرجة كبيرة نتيجة لتلك السياسات فكما يظهر جدول (٤) زادت معدلات بطالة الإناث كثيراً عما كانت عليه عام ١٩٨٤، نتيجة لصعوبة دخولهن الى سوق العمل وذلك لأنه مع تراجع دور الدولة عن سياسات التشغيل وتضاؤل فرص العمل فيه، أصبح القطاع الخاص هو المتاح، وعادة يفضل أرباب العمل بذلك القطاع منح فرص العمل للذكور دون الإناث، فلا يصبح أمامهن من ملجأ سوى القطاع الخاص غير الرسمي الذي لا يكون لها فيه آية حقوق تأمينية أو إجتماعية أو قانونية . ومن الجدير بالذكر أن بيانات التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠٠٦، قد أوضحت أن نحو ١٧,٣٪ من الأسر تعولهن إمرأة غالبيتهن من المطلقات والأرامل ، وتقل فرص المرأة الفقيرة في الحصول على القروض نتيجة صعوبة حصولها على الأراضي والأصول الاخرى اللازمة لإستخدامها كضمان لهذه القروض. بالإضافة الى أن عدم توافر بطاقة تحقيق الشخصية لدي بعض النساء في المناطق الريفية تحرمها من حق الحصول علي القروض وأي شكل من أشكال الائتمان المالي.

جدول رقم (٤)

تطور معدلات بطالة الإناث خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٨)[10]

السنوات	نسبة قوة العمل من الإناث لإجمالي قوة العمل
١٩٨٤	١١
١٩٩٠	١٥
١٩٩٣	٢٢
١٩٩٥	٢٤
١٩٩٧	٢٠
١٩٩٨	٢٠
١٩٩٩	٢٠
٢٠٠٠	١٩
٢٠٠١	٢٣
٢٠٠٢	٢٤
٢٠٠٣	٢٣
٢٠٠٤	٢٤
٢٠٠٥	٢٥
٢٠٠٦	٢٤
٢٠٠٧	١٩
٢٠٠٨	١٩

[10]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٨ ، للأفراد (١٥-٦٤ سنة).

ويتضح دور الجمعيات الأهلية في محاولاتها لتحسين الأوضاع الإقتصادية للمرأة وتمكين المرأة الفقيرة حيث ساعدت الجمعيات الأهلية عدد كبير من الإناث على إستخراج بطاقات الرقم القومي. كما توجد جمعيات أهلية تنشط في مجال العمل التنموي، ومن أهم الأنشطة التي تؤديها:

- توفير التدريب والتأهيل لإكتساب المهارات ومن ثم التمكن من الحصول على فرص عمل
- توفير القروض الصغيرة والتغلب على مشكلة الضمانات .
- مساعدة الإناث الفقيرات على إنشاء مشروعات صغيرة، وتأهيلهن للإستفادة بالقروض الصغيرة التي يحصلن عليها.
- دعم المرأة المعيلة لأسر في مصر .
- يقوم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع شبكة نشطة من المنظمات غير الحكومية وإتحادات نسائية بتنفيذ مشروعات تدعم إعتماد المرأة علي ذاتها من خلال التدريب وتوفير القروض.

<u>الأوضاع الإجتماعية للمرأة المصرية :</u>

مع خصخصة الخدمات الإجتماعية في مصر ظهرت مستويات متباينة في الخدمات المقدمة في مجالي التعليم ولصحة، فبعض تلك الخدمات الصحية والتعليمية :

<u>بالنسبة للخدمات التعليمية</u> : فهي إما أن تقدم عن طريق القطاع الخاص الإستثماري الساعي للربح، ويستمتع بها القلة الثرية ، حيث يتسم هذا النوع من الخدمات بكونه من النوعية ذات الجودة العالية، فالتعليم يحرص على تزويد مريديه بالمهارات التي تؤهلهم للإنخراط في سوق العمل المحلي الحديث أو السوق العالمي والشركات متعددة القرات والمتعددة الجنسيات. وتقدم الخدمات التعليمية أيضاً عن كخدمات حكومية للفقراء، عن طريق المدارس الحكومية ؛ وقد أدت سياسات تخفيض الإنفاق العام المواكبة للإصلاح الإقتصادي ؛ الى تدهور مستوى نوعية تلك الخدمات مع إرتفاع تكلفة الحصول عليها. فأصبح خريجي التعليم الحكومي ملقنون بمناهج ومقررات غير ملائمة لإحتياجات سوق العمل ولا لمتطلبات التنمية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة معدلات البطالة بينهم. بالإضافة لأن تلك الأسباب أدت الى نفور الفقراء من التعليم لإنخفاض المردود

الإقتصادي له فظهرت عديد من الظواهر السلبية مثل أطفال الشوارع وعمالة الأطفال.. وتوضح بيانات جدول (٥) حدوث تحسن في أوضاع المرأة في مجال التعليم؛ حيث تحسنت نسب قيد الإناث الإجمالية ، في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، وكذلك بالنسبة لإجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي..

جدول رقم (٥)

نسب القيد لإجمالية بالمستويات التعليمية المختلفة[١١]

مستوى التعليم	السنة		
	١٩٩٥/١٩٩٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧
	الإناث	الإناث	الإناث
قبل الإبتدائي	٩	١٦	٢١
الإبتدائي	٩٤	٨٧	١٠٥
الإعدادي	٨١	٩٩	٩٣
الثانوي	٧١	٨١	٨٢
بالكليات النظرية من إجمالي الملتحقين	٣٥	٤٨	٥٠
بالكليات العملية من إجمالي الملتحقين	٣٥	٤٢	٤٢

وللجمعيات الأهلية في مصر دوراً هاماً لتحسين الخدمات التعليمية ، وأوضاع المرأة التعليمية، عن طريق:

- تأسيس مدارس .
- تدريب المعلمين لإتباع أساليب تربوية متطورة أكثر حساسية واستجابة لاحتياجات الفتيات
- رفع الكفاءة التعليمية وتوفير التقنيات اللازمة لتطوير العملية التعليمية.

---

١١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية،"وضع المرأة والرجل في مصر ، ٢٠٠٩

- التركيز على تعليم الفتاة وخاصة في قري الوجه القبلي، بالإضافة الى توفير فرص التعليم في المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية.
- تقديم نموذج تعليمي يتفق و طبيعة البيئة التي توجد فيها المدراس.
- مكافحة الأمية عن طريق تنفيذ العديد من برامج محو الأمية.
- المساهمة في توعية المجتمع بخطورة التسرب من المدارس للفتيات والعمل علي اعادة المتسربات الي المدارس
- توجيه الإنتباه إلى ضرورة ازالة الصور النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.
- العمل مع المؤسسات الحكومية من أجل تضمين النوع الاجتماعي في برامج تدريب وتأهيل المعلمين.
- المساهمة في تنفيذ برامج دراسية ودورات تعليمية خاصة للطالبات المواجهات لصعوبات في التعلم وذوي الإحتياجات الخاصة.

<u>بالنسبة للخدمات الصحية</u>: فهي أيضاً؛ إما أن يتم تقديمها في مستشفيات ومراكز طبية وعيادات إستثمارية توفر الخدمة الطبية بالجودة المعالية مقابل الثمن المحدد؛ أو عن طريق المستشفيات العامة الحكومية بمستوى جودة متدني وتكلفة مرتفعة نسبياً حتى يمكن الحصول عليها مما أدى الى عدم طلب الفقراء للعلاج إلا في الحالات المتأخرة من المرض أو الإصابة . والمرأة الفقيرة أصبحت تعاني بدرجة أكبر وبصفة خاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية التي تعتبرها كجزء طبيعي منها كإمرأة فلا تطلب العلاج إلا في الحالات الشديدة التعقيد.

وكان للمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في العلاج الجزئي لمشكلات مجال الصحة حيث :

عملت على تقديم الخدمات الصحية للفقراء بأسعار رمزية، وأخذت كثير منها الطابع الديني حيث ترتبط المراكز الصحية التي توفرها المنظمات غير الحكومية بالجوامع والكنائس. كما توجه بعض الجمعيات الأهلية جهودها في مجال الصحة الى تعزيز دور

مراكز الرعاية الصحية الأولية ، والمشاركة في التوعية والتثقيف الصحي ، خاصة لمواجهة العادات الصحية الضارة بالمرأة.

وللجمعيات الأهلية أدواراً اخرى متعددة في مجال النهوض بالأوضاع الصحية للمرأة مثل:

- توفير الخدمات الصحية خاصة خدمة الطوارئ المتنقلة وذلك لتخفيض نسب وفيات النساء والأطفال.
- المساهمة في تعزيز وتدعيم دور مراكز رعاية صحة الأسرة التي تقوم بدور خط الدفاع الأول لصحة الأسرة.
- المشاركة في التوعية والتثقيف الصحي بإنتظام وتوجيه إهتمام خاص بالممارسات الضارة بصحة المرأة مثل التدخين والإدمان.
- العمل مع الجهات والمؤسسات البحثية على توفير المؤشرات لقياس صحة المرأة وتطوير قاعدة معلومات وبيانات حول صحة المرأة.
- الإهتمام بالمرأة المسنة ودورية اجراء الفحوصات عليها.

ويرتبط بالوضع الإجتماعي للمرأة مشاركتها في الأنشطة المجتمعية والخدمات المجتمعية، فهناك تواجد للمرأة في غالب تنظيمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية لكن قيادة تلك المنظمات ومواضع إتخاذ القرار فيها، وفي كثير من تلك المنظات تكون العضوية لإناث ذوي المستويات الإقتصادية والتعليمية والثقافية المرتفعة. كذلك فإن نسبة الإناث في مجال التطوع ضعيف لحدٍ كبير (١٩,٥ % ،الباز ١٩٩٥[١٢]).

المشاركة السياسية للمرأة في مصر:

تقلص التمثيل النسائي للمرأة في مجلس الشعب من نحو ٩% عام ١٧٩ الى حوالي ٢،٢ % عام ١٩٩٢، ووصل الى ٢،٢٥% عام ١٩٩٥، والى ٢،٦ % عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ١،٨٩ % عام ٢٠٠٩ . بينما كان الحال أفضل بالنسبة لمجلس الشورى حيث إرتفعت نسبة تمثيل المرأة فيه من ٣،٩% عام ١٩٨٠ الى ٥،٧% عام ١٩٩٦ ، والى

[١٢]) الباز شهيدة، المنظمات الأهلية في مصر وإمكانيات التطوير، مجلة القاهرة الشهرية، القاهرة.

٨% حالياً؛ ولكن مع ملاحظة أن معظم هـؤلاء النائبـات مـن اللاتـي يقـوم رئـيس الجمهورية بتعيينهن، غير منتخبات ، وغالبيتهن ذوات خلفيات مهنية أكاديمية أو إدارية عليا. ويرجع تدني تمثيل المرأة في البرلمان الى عدم الوعي بأهمية دور المرأة داخـل مجلسي الشعب والشورى، والى إستبعاد الأحزاب للمرأة من القوائم الإنتخابية ، والـى غياب المناخ الديموقراطي،الأمية ، والفقر، وغياب الوعي، بالإضافة الى عـدم الرغبـة الحقيقية في الدفع بالمرأة لتمثيل فئاتها، وإنما تغلب المصالح الشخصية والرغبـة فـي فوز الأعضاء البارزين بكل حزب.

وبالنسبة للجمعيات الأهلية فقد قامت بدور هام لتمكين حوالي ٢ مليـون إمـرأة مـن إستخراج بطاقة رقم قومي مكن الكثيرات منهن من إستخراج بطاقات إنتخابية.

وللجمعيات الأهلية أدواراً اخرى هامة في مجال النهوض بالأوضاع السياسـية للمـرأة مثل:

- تشجيع عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية وكذلك رئاستها لمجلـس الإدارة ورئاسة اللجان النوعية والتعبير وبصدق عن الاحتياجات الأساسية للمرأة.
- بناء صف ثان وثالث من الكوادر النسائية واعدادهن وتدريبهن حتي لا يستأثر سواء الرجال أو نساء الصف الأول باتخاذ القرارات.
- الإهتمام باستقطاب القيادات الطبيعية داخل المجتمعات المحلية.
- تنمية المهارات القيادية لدي المرأة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي أدواراً اخرى للنهوض بأوضاع المـرأة فـي العديد من المجالات مثل:

- تمكين المرأة في مجال حقوق الإنسان عن طريق :

- محو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خـلال التوعيـة المسـتمرة وعقـد الندوات والمؤتمرات .
- إنشاء وتدعيم الشبكات المحلية والإتصال فيما بين المنظمـات العاملـة فـي مكافحة العنف ضد المرأة.

- وضع برامج واجراءات تهدف إلي التثقيف وزيادة الوعي في المجتمع بشأن أعمال العنف ضد المرأة.
- رعاية ضحايا العنف ، خاصة من البنات والنساء الواقع عليهن العنف ، وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية لمساعدة النساء ضحايا العنف ، وتوفير المساعدة المناسبة لتمكينهن من إيجاد سبل الرزق والإندماج.

- تمكين المرأة في مجال الإعلام :

- المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الإتصال.
- توجيه النظر للإعلاميين للتأكيد على تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم ، وإبراز الصور الإيجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعها وكذلك عدم إستغلال المرأة وتشويه صورتها.
- المساهمة في تدريب المرأة لبناء كوادر إعلامية نسائية وتعزيز قدراتها لتحقيق مشاركة أوسع للمرأة في وضع السياسات الإعلامية والمشاركة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الإعلامية.

- تمكين المرأة في مجال رعاية الطفلة والفتاة:

- وضع إستراتيجيات موجهة لمؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها) من أجل القضاء على التمييز ضد الطفلة وتغيير الصور النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.
- العمل على حماية الأطفال ومنع إستغلالهم في العمل ، وتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في هذا الشأن.
- إعداد حملات إعلامية للقضاء على الممارسات الضارة بالطفلة الأنثى ومن بينها الزواج المبكر والختان والتنشئة الاجتماعية التي تحد من تنمية الطفلة بصورة متكاملة.
- نشر الوعي في المناطق الريفية بأهمية مشاركة المرأة المجتمعية.

نماذج من الجمعيات الأهلية التي تهتم بالنهوض بأوضاع المرأة[١٣] :

المركز المصري لحقوق المرأة: أنشئ المركز المصري لحقوق المرأة كمنظمة مدنية لا تهدف إلي الربح . ويُعتبر المركز المصري لحقوق المرأة هيئة مستقلة غير حكومية و غير حزبية و هو مهتم بالأساس بدعم ومساندة المرأة المصرية فى نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة و تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، و يعمل المركز المصري لحقوق المرأة على التصدى لكافة أشكال التميز ضد المرأة و على تحفيز السلطات التشريعية لإعادة النظر فى جميع التشريعات التى تتعارض مع الدستور المصرى و الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة و فى مقدمتها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة .

ويكتسب نشاط المركز أهميته من أنه من المراكز القليلة التى تعنى بدعم الحقوق المدنية و السياسية للمرأة بجانب الخدمات القانونية الأساسية و التى تقدم للنساء الغير قادرات فضلاً عن برامج إعداد قيادات نسائية و يمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الجمهورية .

أهداف المركز المصري لحقوق المرأة:

- تنمية حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية وعلي وجه الخصوص حق الانتخاب والترشيح ، وفي هذا الصدد يسعي المركز لمساعدة النساء علي القيد في جداول الانتخاب وممارسة حق التصويت ونقل الخبرات الضرورية للمرشحات لخوض المعركة الانتخابية .
- تقديم المساعدة القانونية للنساء وذلك برفع الدعاوى القضائية لهن واستصدار الأحكام وتنفيذها وبوجه خاص للنساء اللاتي لا يستطعن مواجهة تكاليف التقاضي للدفاع عنهن، وكذلك تقديم الاستشارات القانونية لهن .

---

[١٣] الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك الى مصر ، "الجمعيات الأهلية في مصر" ، ٢٠٠٦ .

- رصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة علي النساء سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية وإعداد التقارير عنها وإعلانها .
- رصد القوانين و التشريعات التي تقيد حقوق المرأة وتتناقض مع الدستور و المواثيق الدولية وعقد حلقات النقاش وورش العمل حولها لوضع التصورات لمواجهتها و العمل علي تعديلها .

جمعية نهوض وتنمية المرأة: تأسست عام ١٩٨٧ ومسجلة برقم ٣٥٢٨ لعام ١٩٨٧ ، وهي أول جمعية نسائية تستهدف النساء العائلات لأسر في مصر وأول جمعية تقدم الخدمات القانونية الخاصة بالأوراق الرسمية في مصر مثل استخراج البطاقة الشخصية ، وتقدم الجمعية خدماتها للمرأة محدودة الدخل التي تعيش في المناطق الشعبية والعشوائية وتستهدف المرأة المسئولة عن إعالة أسرتها .

مركز قضايا المرأة المصرية : أنشيء عام ١٩٩٥ كشركة مدنية غير هادفة للربح وفقا للقانون المدنى بهدف مساندة ودعم قضايا المرأة ومشكلاتها من كافة النواحي المتعلقة بالقانون وباستخدام كافة الآليات والإعلانات والمواثيق الدولية ومواد الدستور المصري في ظل واقع من العادات والتقاليد التى تضعف فرص المجتمع من الاستفادة من دور المرأة وهو يسعى للتقدم والرقى .

ملتقى الهيئات لتنمية المرأة: في نهاية عام ١٩٩٤ اجتمع ممثلو عدد من المنظمات الأهلية المصرية لصياغة احتياجاتها في ورشة عمل التقى فيها أكثر من ٢٢ منظمة أجمعوا على أهمية وحاجة العمل النسائي في مصر لكافة أشكال التعاون فيما بينها ، وذلك لتكوين قوة ضغط قوية الأثر في قضايا المرأة عن طريق تقوية ودعم الكفاءات وتنمية قدرات المشاركين والمستهدفين لتطوير أدواتهم في تنمية المجتمع متخذين من الالتزام بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة كأساس فكري لعملهم المشترك وكحد أدنى للمبادئ التي تجمع بين المنظمات المشاركة في الملتقى.

وفي نوفمبر عام ١٩٩٦ ، بدأ العمل بملتقى الهيئات لتنمية المرأة كمنظمة أهلية مشهرة وكشركة مدنية غير هادفة للربح بمشاركة أحدى عشرة منظمة أهلية شكلوا مجلس الأمناء ، تعمل في ضوء الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة كمرجعية لها ، وخاصة المنظمات العاملة مع النساء بهدف رفع كفاءتها لتحقيق أهدافها وغاياتها التنموية وذلك من خلال أنشطتة المتمثلة في :

التدريب - التوثيق - الإعلام - اللجنة القانونية - لجنة الحملة ضد الفقر والعنف.

التحديات التي تواجه دور الجمعيات الأهلية في النهوض بأوضاع المرأة المصرية :

- الكثير من هذه الجمعيات مازال في طور التكوين يفتقر إلى وجود الكوادر البشرية المدربة.
- وضع المنظمات غير الحكومية إستشاري إذ لا تملك حق التمثيل الرسمي وبالتالي لا تملك سلطة إتخاذ القرار.
- التفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والحكومة غالباً هي تفاعلات غير متكافئة وإنما تتسم بالتبعية.
- عدم تبادل الخبرات فيما بين الجمعيات، مما يمثل قصورًا و يشتت جهود العمل التطوعي، كما يؤدي إلى سوء توزيع الإختصاصات.
- عدد كبير من الجمعيات يقوم بتكريس جهوده في مكان واحد رغم وجود العديد من المناطق الشعبية والأحياء السكنية المحرومة والتي هي في أشد الحاجة لهذه الخدمات.
- هناك عدد كبير من هذه الجمعيات يفتقر الى الإمكانيات اللازمة لتأدية الأعمال المنشود منها تأديتها.
- قلة من الجمعيات أنشئ لغرض إستثماري، ويستغل بعض الشعارات التي تجذب المنح والتبرعات الأجنبية.
- إن المشكلة الرئيسة التي تواجه الجمعيات الأهلية في مصر هي حالة العشوائية في العمل وغياب المعلومات والإحصائيات الدقيقة التي قد تساعد هذه الجمعيات على التوجيه السليم لجهودها مثل: نسبة البطالة، وعدد العاطلين

في كل محافظة، وعدد الأسر التي تقع تحت مستوى خط الفقر، وكذا التوزيع الجغرافي للأحياء الفقيرة، وأعداد الأسر التي توفي عائلها، وغير ذلك من الإحصائيات التي تحتاج إليها الجمعيات التطوعية، لذلك تجد أن هذه الجمعيات تتحرك بشكل عشوائي وتتركز في مكان وتختفي في آخر ،كما أن أعداد هذه الجمعيات غير معروفة بدقة، وتتضارب أرقامها لدى الأجهزة الرسمية المختلفة .

- عدم وجود كوادر بشرية مدربة على كثير من مجالات العمل التطوعي.

الورقة الثانية (*)

دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المرأة

إعـــــداد

أ.د. زينب شاهين (**)

(*) تم كتابة هذه الورقة من التسجيل الصوتى والذى يقوم به لقاء الخبراء .
(**) خبير النوع الاجتماعى (الجندر) والمحاضر بالجامعة الأمريكية .

دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المرأة

تكمن أهمية المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى كونها منظمات وسيطة تعمل كحلقة اتصال بين السكان ورغباتهم واحتياجاتهم ومواردهم من ناحية وصانعى القرار والقائمين على التخطيط التنموى من ناحية أخرى .

وتعتبر الجمعيات الأهلية الدعامة الأساسية للمشاركة الشعبية التى تتطلبها عملية التنمية، والتى لا تعتمد على الموارد المالية والخدمة الفنية فحسب ، بل تعتمد على الفئات المستهدفة للتنمية ومدى تقبلهم للبرامج ومشروعات التنمية ومشاركتهم فى وضعها وتنفيذها .

ويتناول هذا العرض إبراز دور الجمعيات الأهلية فى مجال تنمية المرأة من منظور النوع الاجتماعى أو الجندر الذى يؤكد على :

- إدماج قضايا ومفاهيم النوع الاجتماعى فى كافة البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية .
- وضع المعايير التى تضمن مشاركة أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً فى هذه الأنشطة وحصولهما على ثمارها بشكل عادل باعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية الفعالة والمتواصلة من خلال إسهام الرجل والمرأة فى كل مراحل العملية التنموية (وضع السياسات ، التخطيط ، التنفيذ ، التقييم والمتابعة) .

مدخل الجندر والتنمية [1]

يعكس مدخل الجندر والتنمية إطاراً فكرياً ومنهجياً شاملاً حيث تؤدى طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة والأدوار الاجتماعية التى يقوم بها كل منهما ، إما إلى نجاح الجهود الموجهة نحو دفع التنمية والتخفيف من حدة الفقر أو إلى عرقلة تلك الجهود .

---

[1]) تعنى كلمة (الجندر) : الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الرجل والمرأة ، ولقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة لفظ جنسوى أو تجنيس التنمية كترجمة لهذا المدخل .
وترجمت بعض الدول الأجنبية كلمة (جندر) بالنوع أو النوع الاجتماعى ، ولقد أثرنا استخدام كلمة الجندر كما هى لعدم وجود ترجمة دقيقة تعبر عن المعنى .

وتتحدد المبادىء الأساسية لمدخل الجندر والتنمية فيما يلى :

- إن الأدوار والعلاقات الاجتماعية يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة كما يحدد ما يعتبره السلوك المناسب للجنسين وبهذا يبعد المفهوم عن الخصائص البيولوجية ليركز على المعنى الاجتماعى للذكر والأنثى .
- ان المجتمع هو الذى يقوم بصياغة وتشكيل الأدوار والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين وهى بالتالى تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى ، وتواكب التطور المجتمعى .
- ان الأدوار والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين تتغير من وقت إلى آخر وتحدث التغيير فى المجتمع وتؤثر فى مسار التنمية .
- ان التصنيف القائم على اساس اختلاف الصفات النفسية والعاطفية للمرأة والرجل (الرجل إيجابى – مبادر – عقلانى/المرأة عاطفية غير عقلانية ...الخ) يتغير فى ضوء الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة فى المراحل المختلفة لتطور المجتمع .
- أهمية معرفة وفهم الأسباب الأساسية للفجوة القائمة بين وضع المرأة والرجل والتى ترجع الى القيم والعادات والتقاليد والتشريعات ، والتى يجب العمل على إزالتها فى إطار فهم السياق الاجتماعى والثقافة والسياق القيمى السائد .

دور الجمعيات الأهلية

فى إطار ما سبق يمكن القول أن أحد الأدوار الهامة للجمعيات الأهلية هو تجاوز الإطروحات السائدة الخاصة بالأدوار الاجتماعية للجنسين وإحلالها بأخرى تؤكد على المشاركة الفعالة للمرأة والرجل فى الأدوار الحياتية المتعددة : الدور الأسرى والدور الإنتاجى والدور العام والسياسى وذلك بهدف الاستثمار الأمثل للموارد البشرية . ومن هنا تكمن أهمية إدراك الجمعيات الأهلية لدورها على أنه دور مؤثر ويعمل على التغيير المجتمعى من خلال تغيير نظرة المجتمع الى العلاقات بين الرجل والمرأة .. ولتحقيق ذلك نرى أهمية مراعاة عدة أمور منها ما يلى :

- القيام بدراسات تقيمية على تأثير برامج التنمية على حياة الأفراد والتأكد من أن ثمارها تكفل لهم – وخاصة المرأة – مكانة أفضل فى المجتمع ، مثال ذلك

زيادة الدخل والتحكم فيه وزيادة المشاركة فى صنع القرار ، وتعمل على تغيير أفضل للعلاقات القائمة بين الجنسين داخل الأسرة وخارجها .

- إجراء مسوح اجتماعية لفهم واقع المجتمع المحلى والاحتياجات والمشكلات الحقيقية كما يحددها الأفراد أنفسهم وليس كما يتصورها القائمون على التنمية.
- التنسيق بين الجمعيات الأهلية فى المجتمعات المحلية بهدف وضع خطط واستراتيجيات التنمية على نحو يحقق تضافر الجهود ويمنع تبعثرها أو تكرارها .
- توسيع عضوية النساء فى الجمعيات الأهلية وزيادة تمثيلهن فى المجالس الإدارية واللجان الفرعية .
- المساهمة فى تنظيم الاتحادات والنقابات النوعية التى تحمى حقوق المرأة وتنمى مشاركتها فى الحياة العامة والحياة السياسية .
- إدماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية والمبتكرة أو التى درجت على ارتباطها بالرجل للاستفادة من كافة القدرات والإمكانات المحلية .
- تدريب مجموعات نسائية على أنشطة مغذية للصناعات القائمة بالمجتمع المحلى أو بالمناطق المجاورة ، أو إنشاء حضانات صناعة تجمع النساء حول منتج يحتاجه المجتمع .

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

دور الجمعيات الأهلية فى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

وبعد استعراض الأوراق الخلفية تمت مناقشة القضايا الهامة الأساسية التى احتوت عليها الورقتان المقدمتان من جميع الجوانب المرتبطة سواء منها الاجتماعي أو القيمي أو الأدوار المختلفة لشركاء التنمية كذلك الإطار الدولى الذي يحكم الاتفاقات التى تهتم بقضايا المرأة ..

بعد ذلك توصل الحاضرون الى كثير من التوصيات الهامة والايجابية ومن أهمها توصية عامة بضرورة استثمار قناعة القيادة السياسية (*) بأهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية المشاركة الشعبية وتفعيل أدوار الاطراف المختلفة الفاعلة في المجتمع ومن أهمها دور الجمعيات الأهلية كما شملت التوصيات :

١- تعميم إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في الهياكل الادارية المختلفة والمؤسسات الرسمية.

٢- تخصيص نسبة تمثيل للمرأة في مختلف مواقع اتخاذ القرار واعتماد هذه النسبة بمثابة سياسة مرحلية وتفعيل دور القيادات النسائية (**).

٣- تفعيل الخطوة الايجابية نحو إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي .

٤- وضع خطة عمل وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج وتحديد أهداف عملية وكمية لتنفيذ هذا ضمن مهلة زمنية محددة وخلق آلية وطنية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة .

٥- التأكيد والاستمرار على توفير البيانات الاحصائية المصنفة حسب الجنسين .

٦- تفعيل الشراكة مع جميع الأطراف المعنية ، ومنها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وعلماء الدين والقيادات المحلية في عملية

---

*) - تم انشاء المجلس القومى للمرأة بقرار جمهورى عام ٢٠٠٠ ،
- تخصيص عدد من المقاعد للمرأة فى مجلسى الشعب والشورى ،
- رئاسة سيدة مصر الأولى لامانة المجلس القومى للمرأة .

**) بالنسبة للنقابات والاتحادات والجمعيات الاهلية أسوة بما تم بالنسبة لمجلسى الشعب والشورى .

إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج ودعم دور المجتمع المدنى باعتباره شريكاً أساسياً وفاعلاً في عملية الإدماج "

٧- الاستمرار في تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل لبناء القدرات البشرية وتأهيل الكوادر وخاصة بالنسبة لصانعي السياسات ومتخذى القرارات بهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للجميع للمساهمة في العملية التنموية .

٨- الاستمرار في اطلاق حملات توعية حول مفهوم النوع الاجتماعى وأهمية الدور الانتاجى والسياسى للمرأة . والاستعانة فى ذلك بوسائل الاعلام المختلفة لنشر الوعى (بالاستعانة فى تصميم هذه الحملات بالخبراء حتى لا تؤدى هذه الحملات إلى آثار عكسية) كما لابد من الاهتمام بالمناهج التعليمية لكى تساعد على تغيير نظرة المجتمع السلبية للمرأة .

٩- الارتقاء بخصائص المرأة المصرية ابتداء من محو أمية المرأة والارتفاع بمستويات تعليمها وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية والسياسية والنقابية ودفع وتشجيع الطفلة على التعليم والانتظام فيه وضرورة الاهتمام بصحة المرأة وخاصة الصحة الانجابية .

١٠- توعية المرأة بحقوقها وضرورة تقدمها للمشاركة فى بناء بلدها وتشجيعها على العمل .

١١- تفعيل دور الجمعيات الاهلية فى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

الجزء الثانى

تقرير حالة التعليم العالي في مصر

والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة

٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ – ٢٠٣١/٢٠٣٢

مقدمة :

يؤكد التقرير الوطنى الصادر عن وحدة التخطيط الاستراتيجي – بوزارة التعليم العالي ان التعليم العالي في مصر يواجه تحديات غير مسبوقة وذلك نتيجة:

- تأثيرات العولمة وزيادة اهمية المعرفة بوصفها المحرك الأول للنمو .
- وثورة المعلومات والاتصالات .

كذلك تحديات زيادة الطلب على التعليم العالي معبراً عنه بالنمو في القيد الاجمالى والذي تضاعف خلال ربع قرن من ١٦% ١٩٨٢٠١٩٨٣ إلى ٢٧,٧%عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع توقع استمرار هذا التزايد إلى ٣٥% أو ٤٠% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ كذلك تحديات ضرورة رفع مستوى كفاءة التعليم العالي وزيادة جودته . وذلك لتحسين القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي من خلال :

- تدابير لتحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي والذي يمثل من خلال العملية التعليمية والتأكيد على أهمية جودة المدرسين .
- مضاعفة تمويل التعليم العالي في إطار الخطة الخمسية .
- إنشاء المجلس الاعلي للعلوم والتكنولوجيا مع تدعيم الكليات التكنولوجية وترشيد البرامج .
- العمل على اعادة التوازن بين اعداد خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية وخريجى الكليات العلمية والهندسية .

وقد اتفق التقرير الوطنى مع التقرير المشترك الذي أعدته وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى في التحديات التى يواجهها قطاع التعليم العالي حاليا ومنها :

- صعوبة الالتحاق بالتعليم العالي والفرص المحددة أمام الطلبة .
- ضعف جودة المدخلات فى العمليات التعليمية .
- عدم التوازن بين الخريجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل .
- ضعف القدرات الجامعية البحثية .

وقد توصل التقرير الى أن نظام التعليم في مصر لا بد أن يهتم ببعض المحاور الرئيسية:

١- **توضيح القدرات المتوقعة للخريجين** حيث يحتاج الطلاب والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل جميعاً الى مؤشرات اكثر وضوحاً عن الفرص من التعليم العالي ، ومعنى المؤهلات العلمية ومعايير الانجاز.

٢- **تحسين التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال :**

- زيادة نسبة الخريجين المتمتعين بالمهارات العملية المتصلة باحتياجات سوق العمل .
- المزيد من الفرص المتاحة للطلاب لاجراء دراسات يمكنها أن تؤدى الى التوظف .
- مشاركة أرباب العمل والهيئات المهنية في تنظيم واقامة دورات تساعد على زيادة فرص الطلاب في سوق العمل .
- اتاحة المعلومات عن العرض والطلب في سوق العمل .

٣- تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه

ثمة حاجة إلى المزيد من الوضوح فى دور كل من مؤسسات التعليم العالى المختلفة وإلى القدرة على توجيه تطوير نظام منسق . ولابد من اتخاذ خطوات لإحلال المزيد من التوازن الفعلى بين التنظيم الذاتى المؤسسى والرقابة العامة الشاملة لنطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالى فى مصر .

٤- تنويع المعروض من فرص التعليم العالي لتلبية احتياجات كيان طلابى متنام له احتياجات وقدرات ودوافع متباينة :

لابد للإصلاح الهيكلى من أن يوسع قاعدة مشاركة مجموعات جديدة من الطلاب ، ولا سيما من خلال تحديث التعليم الفنى والمهنى ، والتوسع فى الخدمات التعليمية التى يقدمها القطاع الخاص ، وزيادة استخدام التعلم الإلكترونى والمختلط الأساليب ، ونظام التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين ، وتحسين مكانة مؤهلاته ، وتحديث مرافقه ، وتسويق القيمة التى تتمتع بها المهارات الفنية فى المجتمع .

٥- زيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية

يمكن لمصر أن تتجه تدريجيا نحو نظام للتعليم العالى أكثر تنوعا ونابع من الطلاب ، يستطيع فيه الطلاب أن يمارسوا الاختيار لمكان دراستهم ولما يدرسونه ، وتستطيع فيه المؤسسات أن تمارس الاستقلال فى قبول الطلاب بما يعبر عن رسالتها وقدراتها .

٦- تقاسم التكاليف بمزيد من العدالة

يقع عبء توافر التعليم الى حد كبير على عاتق الحكومة ودافعى الضرائب بوجه عام ، فى حين أن أكثر المستفيدين منه لا يدفعون حصتهم العادلة من التكلفة . ولذلك لابد من استراتيجية تمويل مستدامة للتعليم العالى ، مبنية على : زيادة الاستثمارات العامة ، تنويع إيرادات المؤسسات عن طريق زيادة تقاسم التكاليف .

٧- التوسع فى معايير القبول للاعتراف بالإمكانات المتنوعة

يمكن النظر فى توسيع نطاق معايير وصول الطلاب الى التعليم العالى باعداد اختبار أولا فى المهارات الذهنية ومهارات التفكير العام استكمالا لامتحانات اتمام الدراسة الثانوية.

٨- رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسئولية مؤسسية

ويستلزم مواجهة تردى الحالة المادية لمؤسسات التعليم العالى ضخاً كبيراً للأموال . وبالاضافة إلى ذلك ، تحتاج المؤسسات الحكومية الى تطوير قدراتها على الإدارة الذاتية المسئولة ، ويشمل ذلك رصد جودة برامجها ومراجعتها ، ولابد من بذل جهد خاص من أجل اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على الأداء وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين .

المنسق العلمى للقاء

(أ.د. اجلال راتب)

تقرير حالة التعليم العالي في مصر
والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠٣١/٢٠٣٣

كلمة أ.د / فادية عبد السلام - مدير المعهد

أسعد الله مساءكم جميعاً : معالى الأستاذ الدكتور / عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي ، معالى الأستاذ الدكتور / هالة هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي ، الحضور الكريم نرحب بحضراتكم في رحاب معهد التخطيط القومي مؤسسة العطاء كصرح من صروح البحث العلمي المتميزة ، أرحب بالنخبة المتميزة من المتخصصين في القضايا الاقتصادية والاستثمارية والمعلوماتية والإحصائية على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيادات الإدارية المهتمة بقضايا التعليم ومشكلاته ، أرحب بحضراتكم في مناسبة علمية ولقاء خبراء يتكرر شهرياً في معهد التخطيط القومي مع الاختلاف في الجوهر والمضمون ، والذي يأتى دائماً مواكباً للتغيرات المحلية والدولية ويمثل رصداً مستمراً للمتغيرات المؤثرة على كفاءة الاقتصاد المصري ومعبراً تعبيراً صادقاً عن الرغبة الحقيقية في مناقشة الوضع الحالى للتعليم العالي في مصر ومناقشة الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي حتى ٢٠٢٢ ، ولكى يتيح للمتخصصين في مجال التعليم والمهتمين به طرح أفكارهم حول بناء منظومة متكاملة قادرة على الارتقاء بمستوى التعليم والتنافسية انطلاقاً من التجارب والخبرات العملية لنا ولمن سبقونا في هذا المضمار . ويؤكد هذا اللقاء أهمية الربط بين سياسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية بما يحقق المعادلة التوازنية بين العرض والطلب في سوق العمل ويحقق نقله نوعية تكنولوجية .

الحضور الكريم ...

لقد أفرز التقدم العلمي خلال المائة سنة الأخيرة معطيات قلما توافرت خلال قرون من الزمان مما جعل التعليم من حقوق الإنسان الأساسية. ومما لا شك فيه ان التعليم العالي

سواء في الجامعات أو المعاهد العليا هو المدخل الحقيقي للتقدم في العلـــوم الإنســـانية والتقنية اللازمة للإنجازات الحضارية مما يتطلب الرد على بعض التساؤلات الرئيســـية التى يطرحها لقاء الخبراء اليوم .

- ما هو وضع التعليم العالي وما تم على طريق الإصلاح ؟
- ما هي توجهات التخطيط الاستراتيجي المطلوب تنفيذها خلال العقدين القادمين؟
- هل هناك خطوات تنفيذية لتحقيق هذا المخطط الاستراتيجي ؟

ونؤكد على أهمية ترجمة الاستراتيجية الي برامج عمل تنفيذية محددة .

أرجو من الله العلي القدير أن يوفق جلستنا الموقرة للخروج بمقترحات وتوصيات قابلة للتطبيق تسهم في تفعيل قدرات المجتمع التعليمية من خلال سياسات وإجراءات وبرامج فاعلة تحقق الهدف المنشور .

والآن نحيل الكلمة لمعالى الاستاذ الدكتور عثمان محمـــد عثمـــان وزيـــر التنميـــة الاقتصادية للترحيب ولمقدمة استهلالية حول الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د / عثمان محمد عثمان – وزير التنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد

السلام عليكم جميعاً ، أرحب بمعالي الأستاذ الدكتور / هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، كما أرحب بالأستاذ الدكتور جلال عبد الحميد والحقيقة اننى لست في حاجة إلى الحديث عن أهمية التعليم ودور مؤسسات التعليم وللأولوية التى يحظى بها هذا القطاع سواء التعليم قبل الجامعي أو الجامعي والعالي والتنبيه والتنويه الى القيود التى تحول دون إبراز هذه الأولوية وإنعكاساتها على الموارد المخصصة لتطوير هذا القطاع .

أثق في أن ما سيتفضل به كل من معالى وزير التعليم العالي والدكتور جلال عبد الحميد ومعاونيه من خطط وتصور ورؤية لتطوير التعليم العالي والجامعي من الأهمية بمكان ، ولكن دائما ما تقصر الموارد المطلوبة عن الإمكانيات المتاحة ومع ذلك إذا نظرنا الى بنود الموازنة في كل سنة سيتبين أنه في حدود هذه الموارد يحتل التعليم الأولوية الأولى خاصة ونحن ننتقل من مجرد الاتاحة بالمؤشرات والمعايير التقليدية الى النوعية ذات الجودة الأعلي للتعليم في مراحله المختلفة .

اذكر وربما أشير الى انه في السنوات الأخيرة لا يخلو اجتماع لمجلس الوزراء من تناول لجانب ما من جوانب عملية تطوير التعليم في إحدى مراحله أو فى مراحله المختلفة ، والصعوبات التى نواجهها والشكوى من عدم انجاز ما نتطلع الى تحقيقه في هذا المجال .

ولعلنى أتساءل هل مع الزيادة السكانية والهرم السكاني المعروف في مصر نزيد من نسبة الالتحاق بالتعليم إلى ٣٥% أو ٤٠% وهي نسبة تقترب مما يتوفر في دول نحاول أن نلحق بها مثل كوريا الجنوبية وماليزيا أم أننا في الأمد المنظور نتوقف عند نسبة ٣٠% ونضمن هذه الاعداد رغم عدم تغير النسبة تغيير ملموس والأعداد المطلقة يتاح لها قدر وافر من التعليم ذو النوعية الأفضل ، والسؤال مطروح دائما الى جانب تحسين نوعية التعليم التي نوفرها سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة : ما مدى ملاءمة خريجى الجامعات والتعليم العالي لسوق العمل ؟ والسؤال المنهجي في مجلس الوزراء والذي نحاول أن نتجاوزه أن التعليم حق في حد ذاته بنوعية جيدة لكن أيضا لا نستطيع أن نقبل تزايد نسبة البطالة بين الخريجين فتعود القضية (البيضة أم الدجاجة) .

فإذا كان سوق العمل في الأمد المنظور لا يستطيع أن يستوعب اعداد الخريجين بالصورة الحالية فكيف نفكر في زيادة نسبة الالتحاق ؟ معضلات حقيقية من محاولة تحسين الوضع القائم بتقديم نوعية أفضل للتعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين من نظام التعليم في مصر وغيرها مع ملاحقة التطور التكنولوجي .

وأصارحكم القول بأن التعليم والصحة هما المجالان اللذان أشعر تجاههما بضعف شديد عند تخصيص الموارد أمام احتياجاتهما . وأصارحكم أيضا انه في المستقبل ستكون المهمة في تقديرى أسهل لأنه على الأقل الموارد التى نوجهها للبنية الأساسية من المتوقع أن تتجه للتناقص مع اكتمال توفير مياه الشرب والصرف الصحي (و لاسيما في المدن) مع اكتمال شبكة معقولة من الطرق والموانيء التى خصصنا لها في السنوات الماضية مبالغ هائلة وأن نبدأ بجدية في تخصيص نسب اكبر لقطاعي التعليم والصحة بصفة أساسية وانعكاس التحسن في الصحة على مدخلات ومخرجات العملية التعليمية .

ما أود التأكيد عليه وما سأرجو أن يتضح من حديث كل من معالي الوزير هاني هلال والأستاذ الدكتور جلال عبد الحميد ، أن الرؤية متاحة ومعدة والبرامج والسياسات فيها قدر كبير من الحكمة والحنكة.

وكل ما يتبقى في تقديري هو الوصول الى التوافق المجتمعي لهذه الرؤية وهذه السياسات وان نتمكن سوياً من التركيز الفعلي لهذه البرامج والسياسات مع النجاح في تدبير موارد أكثر من مجالات نعرف جميعاً ان الهالك منها كبير ، وإن ننجح في تحويل هذا الهدر أو الفاقد وتوجيهه إلى هذه المجالات الهامة التى تتعلق بمستقبل هذا المجتمع. وبهذه المناسبة أنوه إلى أن تقرير التنمية البشرية المصري الذي سيصدر خلال شهر أن شاء الله سيكون عن الشباب " بناء مستقبلنا " واعتقد أن هذا العنوان الذي اخترناه لهذا التقرير يعكس هذه الأهمية وبالتالي نسلم الكرة لملعب مخطط مستقبل الشباب معالي الوزير / هاني هلال فنرحب بسيادتكم وبالزملاء من وزارتكم الموقرة ونحن في شوق للاستماع الى رؤيتكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أ.د / هاني هلال - وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

أبدأ بتوجيه الشكر الى معالي أ.د / عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية والأستاذة الدكتورة / فادية محمد عبد السلام مدير المعهد ، ولقيادات وزارة التنمية الاقتصادية وخبراء معهد التخطيط القومى .

دعونى أتناول مع حضراتكم نقاط محددة لكى نعطي الفرصة للدكتور / جلال عبد الحميد لعرض " تقرير حالة التعليم العالي في مصر والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ -٢٠٢١/٢٠٢٢ "

نحن كرجال تعليم وبحث علمي يشغلنا الجزء التخطيطي ورؤية المخططين والرؤية الإقتصادية في هذا الصدد .

فمنذ بداية عمل حكومة الدكتور احمد نظيف تم عقد المجلس الأعلي للجامعات قبل ظهور نتيجة الثانوية العامة ، وقررنا وحددنا الاعداد التى سيتم قبولها بالجامعات ، وكان رد فعل الرأى العام صارم للغاية ، فكيف يقوم وزير التعليم العالي بتحديد أعداد الطلبة الذين سيدخلون الجامعات ، قبل ظهور نتيجة الثانوية العامة .

وكان الرد الطبيعي على ذلك ان منظومة التعليم العالي يجب أن يكون لها خطة ورؤية مستقبلية ولا يصح ان تترك تلك المنظومة كرر فعل لمنظومة أخرى فحسب وانما تكون استكمال أو امتداد لمنظومة التعليم قبل الجامعي ومن هنا حرصنا على أن يكون لدينا رؤية مستقبلية واضحة ومخطط عام للتعليم العالي يضع الخطوط العريضة والتفصيلية والبرامج (كما أكد على ذلك معالى الدكتور عثمان محمد عثمان) فهناك رؤية واضحة وسياسات تحول إلى برامج ، وهذه البرامج يمكن تغيير جزء منها عندما نواجهنا بعض الصعوبات والمشاكل أثناء تنفيذها طالما أن هذه التعديلات في إطار السياسات العامة وفى اطار تحقيق الأهداف .

وبناء على ما سبق بدأنا منذ عام ٢٠٠٦ نعمل جدياً على ان يكون لدينا مخطط واضح للتعليم العالي مبنى على تخطيط استراتيجى .

وسيعرض أ.د / جلال عبد الحميد " المخطط العام / للتعليم العالي خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢ " وهذا المخطط مبنى على أسس وهذه الأسس قابلة للنقاش وإذا تبين أن أى مؤشر من المؤشرات التى يتضمنها المخطط يشوبه شيء من

الخطأ فسوف نسرع الى تغييره ، والأمر متروك لسيادتكم لتلقي ملاحظاتكم وآرائكم وافكاركم في هذا الصدد .

كما أرغب في الحصول على اجابة لسؤالين رئيسيين من خبراء واساتذة معهد التخطيط القومى :

- ان تقرير حالة التعليم العالي في مصر والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١-٢٠٢٢) يعرض مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات التى نعمل وفقاً لها فهل هذه التوصيات قابلة للتطبيق أم لا؟
- أن المخطط العام للتعليم العالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢ يتضمن مجموعة من المؤشرات تتحكم في عملية التخطيط فإلى أى مدى نستطيع التعاون مع خبراء معهد التخطيط القومى ولا سيما في تقرير احتياجات سوق العمل بالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية / الاجتماعية .

اكتفي بهذا القدر واكرر شكرى لمعالي أ.د / عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية وللأستاذة الدكتورة / فادية عبد السلام – مديرة المعهد ولجميع الحاضرين بالقاعة ..

أ.د / عثمان محمد عثمان

شكراً معالي الوزير / هاني هلال ، وقبل إعطاء الكلمة للدكتور / جلال عبد الحميد أود أن أحيط علم زملائي من المعهد والوزارة بان ملف التعليم ملف غير تقليدى ، فإلى جانب وحدات التخطيط الاستراتيجي في الوزارتين المعنيين واهتمام مجلس الوزراء على أجندته العادية ينبثق من مجلس الوزراء لجنتين وزارتين (اللجنة الوزارية للتنمية البشرية ، واللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية) ووزيرا التعليم العالي ، والتربية والتعليم اعضاء في هاتين اللجنتين الوزارتين وبالتالى تقارير ومحاضر اجتماعاتها تحال الى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للعرض على مجلس الوزراء إذا لزم الأمر .

وهذا يعطي إنطباع على أن هذا الملف في كل اجتماع مجلس الوزراء (أى كل أسبوعين تقريباً) ان موضوع التعليم في جانب منه أو في مجملة مطروح على أجندة الحكومة ، وبالتالى من الناحية المؤسسية فهذا الملف جدير بالاهتمام وأنه ليس ملف تقليدى .

واترك الكلمة الآن للأستاذ الدكتور / جلال عبد الحميد لعرض تقرير حالة التعليم العالي في مصر ، والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة الاستاذ الدكتور جلال عبد الحميد

لبناء إطار أكثر ملائمة لاستيعاب النمو الحادث فى السكان، مع استحداث أساليب جديدة للوفاء بالاحتياجات المتنوعة للدارسين ممن تخطوا الفئة العمرية للتعليم العالى ولابد من إيلاء عناية خاصة للجوانب التالية:

- يحتاج الإصلاح الهيكلي إلى توسيع قاعدة اشتراك أفواج جديدة وبخاصة من خلال تحديث التعليم الفني والمهني، وتوسيع نطاق ما يوفره القطاع الخاص من خدمات تعليمية، وزيادة استخدام التعلم الإلكتروني والمختلط .
- ينبغي الاهتمام خلال هذه المرحلة الإنتقالية بتحسين جودة التعليم الجامعي وربطه بسوق العمل مع التمييز بين الملامح المؤسسية لتحقيق مهام متباينة، وبناء قدرات الجامعات لإدارة نفسها بطريقة يتزايد فيها اعتمادها على نفسها.
- تحسين نوعية وأهمية ومكانة التعليم الفني والتدريب المهنى على مستوى المرحلتين الثانوية والجامعية، بغرض التوسع في القيد بالتعليم التالي لإتمام المرحلة الثانوية من التعليم الفني والتدريب المهنى.
- تحتاج القدرة على البحث العلمي إلى الاستناد إلى مستوى تنافسي على الصعيد الدولي في مجالات مختلفة وإلى إدماجها في التعليم الجامعي .

ولمواجهة زيادة الطلب على التعليم العالي ورفع جودته وفعالياته :

- مطلوب نظام للتعليم العالي أكثر تنوعاً يستطيع فيه الطلاب ممارسة الاختيار لمكان دراستهم ولما يدرسونه، وتمارس المؤسسات الاستقلالية في قبول الطلاب بما يعكس رسالتها وقدرتها الاستيعابية .
- التركيز على نواتج التعلم من حيث القدرات التي سيحتاج إليها الخريجون،
- دمج البحث في التعليم الجامعي، وبخاصة في معاهد الدراسات العليا،رفع مستويات مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بالتشاور مع أرباب العمل وفي سياق نهج إستراتيجي للتدويل.
- إعداد إطار للمؤهلات القومية المصرية .
- تعزيز القدرة على البحث والتنمية والابتكار .
- ينبغي للحكومة المصرية أن تقوم عن طريق المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بإعداد مشروع للأداء والاستبصار الصناعيين، وإعداد خريطة تتصل بالمشروع توضح قدرة مصر في مجال البحث والتنمية، من أجل خدمة ما يتم تحديده من احتياجات التنمية وفرصها.
- ينبغي للحكومة أن تستمر في الاعتماد على صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية .
- ينبغي أن يركز إجمالي الإنفاق(العام والخاص)على البحث والتنمية تركيزاً شديدا على مجالات نقاط القوة البحثية التي لها أسس مرجعية دولية، وعلى أولويات البحث القومية.
- التوسع في التمويل وتحسينه : لا بد من أن تضع الحكومة وتنفذ استراتيجية تمويل مستدامة تدعم بواقعية عملية الإصلاح الطويلة الأجل التي تجريها وأهدافها الإنمائية تتضمن ما يلي:
  - ❖ تخصيص حصة أكبر من النفقات العامة للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة متناسبة في الإنفاق على التعليم العالي،
  - ❖ زيادة تنويع الموارد في الجامعات والمعاهد الحكومية،
  - ❖ إلغاء الحواجز وتوفير الحوافز لمواصلة نمو القطاع الخاص،

- ❖ توسيع نطاق حالات قيد بالبرامج والمعاهد ذات التوجه العملي، إنشاء أساليب للتعليم من بعد تكون فعالة من حيث التكلفة وتلتحق بها نسبة كبيرة من أعداد الطلاب.
- ❖ نظام التسيير والإدارة المؤسسية .
- ❖ ينبغي لمصر أن تتخذ خطوات تدريجية وشفافة لتحقيق توازن أكثر فعالية بين التنظيم الذاتى المؤسسي والرقابة الحكومية الشاملة على نطاق وهيكل وجودة وتكلفة نظام التعليم العالي بها
- ❖ يمكن النظر في إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي.
- ❖ يمكن إدارة الجامعات الحكومية بواسطة مجالس أمناء ذوى مسؤوليات واسعة تشمل السلطة المستقلة على تعيين الرئيس والنواب والعمداء والقيادات الإدارية بالمؤسسة وتقيمهم وتحديد مكافآتهم وإنهاء خدمتهم، وكذلك تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية وإنهاء خدمتهم.

<u>المبادئ والتوجهات الاستراتيجية للتعليم العالي</u>

- إتاحه فرص التعليم العالى (عام وأهلى وخاص) للقادرين عليه علمياً والراغبين فيه .
- التعليم العالى قضية أمن قومى وسلام إجتماعى يشمل جميع مناطق مصر وكل طوائف المجتمع .
- مواءمة نظم التعليم العالى لمتطلبات وإحتياجات التنمية والإقتصاد القومى بأهدافه القصيرة والطويلة ويفي باحتياجات سوق العمل بالداخل والخارج في ضوء توجهات وسياسات الدولة.
- التقدم التقنى للدوله يعنى تقدم التعليم الفنى و التعليم التكنولوجى.
- المسئولية والمشاركة المجتمعية بالنسبة للتعليم بشكل عام.
- التنوع والتكامل والمرونة فى نظم التعليم بما يتوائم مع التغيرات المجتمعية والتطورات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

- تحقيق التوازن بين التخصصات التطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات
التنمية القومية في مختلف القطاعات.
- الكفاءة والجوده بمستويات عالمية هى طريق التميز فى التعليم العالى .
- المحافظة على الهوية الثقافية وقيم المجتمع المصرى وبما يتماشى مع مواد الدستور.

المحددات و الفرضيات و التوجهات الاستراتيجية التي بني عليها المخطط العام

- يهدف المخطط العام الي رفع نسبة المقيدين في الدراسات العليا إلى إجمالي المقيدين فى التعليم العالي من ٨,٨% كمتوسط عام على المستوى القومي إلى حوالي ١٤ % عام ٢٠٢٢ ، على أن يكون نسبة المقيدين في تخصصات العلوم التطبيقية تمثل ٥٠ % من جملة المقيدين في الدراسات العليا في مقابل ٥٠ % في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- المستهدف تحقيق التوازن بين نسبة المقيدين في التخصصات التطبيقية،والعلوم الإنسانية، والاجتماعية في التعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات التنمية القومية في مختلف القطاعات، وذلك فى الإطار الأهداف القومية لإستراتيجية للدولة، لتصبح ٤٠ % للتخصصات التطبيقية إلى ٦٠ % لتخصصات العلوم الإنسانية عام ٢٠٢٢ بدلا من ٢١ % إلى ٧٩ % عام ٢٠٠٨.
- يهدف المخطط العام إلى الوصول عام ٢٠٢٢ بنسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب المقيدين لتصبح ١: ١٤ في الجامعات(١ : ٢٠ في المعاهد العليا الخاصة والكليات التكنولوجية) في التخصصات التطبيقية، وإلى ١ :٤٠ في الجامعات (١: ٥٠ في الكليات التكنولوجية والمعاهد العليا الخاصة) في التخصصات الإنسانية، على ألا تقل نسبة الهيئة المعاونة إلى أعضاء هيئة التدريس عن ١:١,٥ .
- تم حساب تكلفة الطالب على أساس دراسة تمت فى وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي؛ من خلال تحليل دراسات جدوى اقتصادية معتمدة لعدد سبع مؤسسات تعليم عال حديثة أنشئت في الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ .

- فيما يتعلق بتكلفة إعداد أعضاء هيئة تدريس جدد، فقد تمت على فرضية أن ٥٠% من أعضاء هيئة التدريس الجدد سوف يؤهلون عن طريق الدراسة بالخارج(البعثات)، و ٥٠ % يتم إعدادهم في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي المصرية.
- تم تقدير الاستثمارات للإحلال والتجديد للمرافق، والبنية الأساسية للمنشآت الخاصة بمؤسسات التعليم العالي القائمة.بحوالي ١٠ % من قيمة الأصول التقديرية لمثيلاتها الجديدة؛ وذلك ضمان التوافق مع مقومات الجودة المؤسسية المطلوبة للتأهيل للاعتماد .

الخطة الاستراتيجية للتعليم العالى فى مصر

الطلب المجتمعى على التعليم العالى -مفتوح معدل القيد الاجمالى ٣٠٪ عام ٢٠٣١/٢٠٣٢ :

العوامل الحاكمة:

- التزايد الواضح فى اعداد الطلاب من الفئة العمرية وتزايد رغبة الطلاب فى الحصول على تعليم عالى او شهادة جامعية تحقيق البنية الاساسية لمجتمع المعرفة .
- تكوين كتلة حرجة من الكفاءات الاكاديمية والبحثية والتكنولوجية و المهنية عالية التأهيل لقيادة مسيرة التنمية الشاملة
- الالتزام بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية مثل التعليم للجميع و انعكاساتها المستقبلية على الاعداد الراغبة فى الالتحاق بالتعليم العالى .
- تم اقتراح البديل ٣٠ % لقدرته على استيعاب اجمالى طلاب يصل الى ٢,٩٢٥,٠٠٠ طالب عام ٢٠٢٢/٢١ بزيادة قدرها ٤٢٠,٣١٠ طالب عن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

تطور حجم الاتاحة المطلوبة في منظومة التعليم العالي حتى ٢٠٢٢

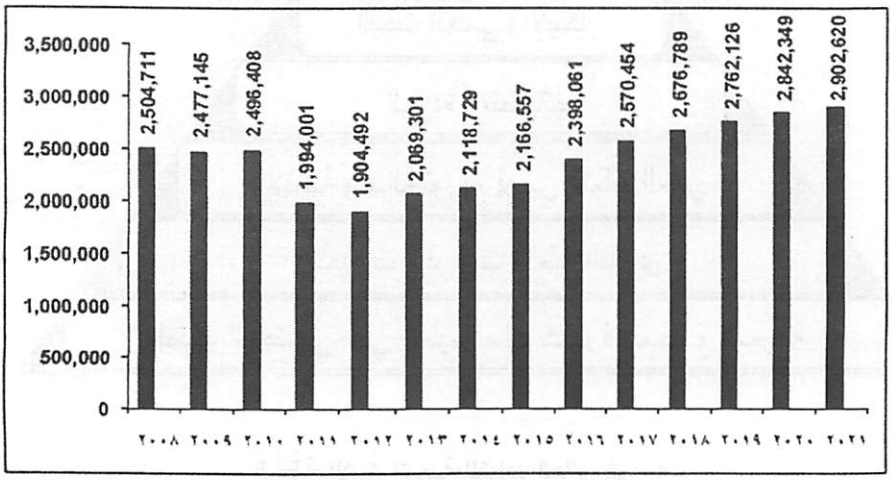

تطور معدل القيد الاجمالى نسبة الى الفئة العمرية (١٨-٢٣)

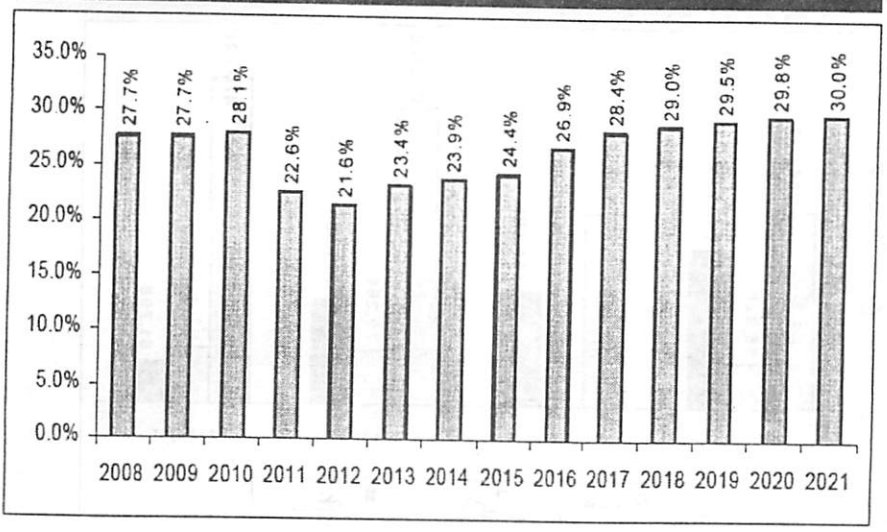

تطور مخرجات المرحلة الثانوية المتوقع حتى ٢٠٢٢

أعداد خريجي المرحلة الثانوية حتى ٢٠٢٢ وفق احصاءات وزارة التربية والتعليم

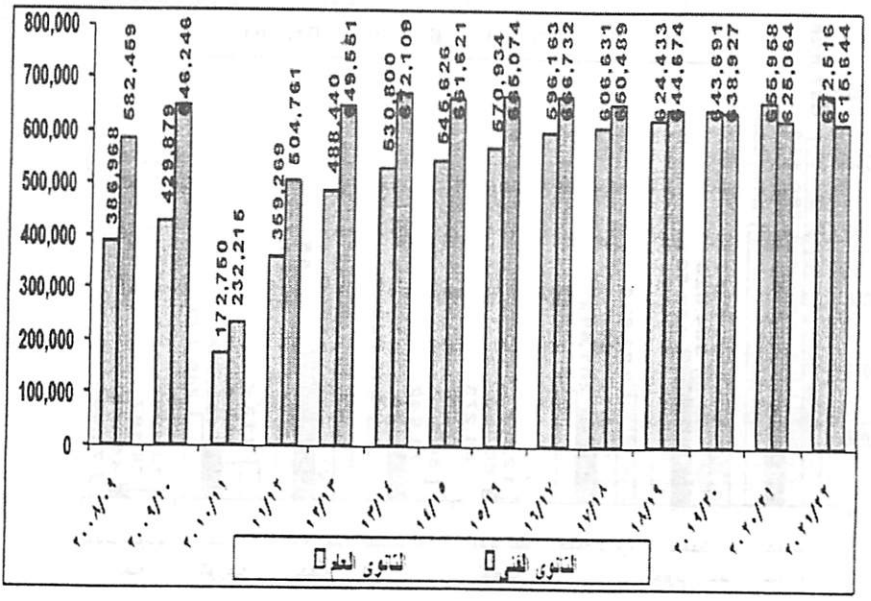

توزيع الخريجين المتوقع طبقاً لأنواع التعليم الثانوي

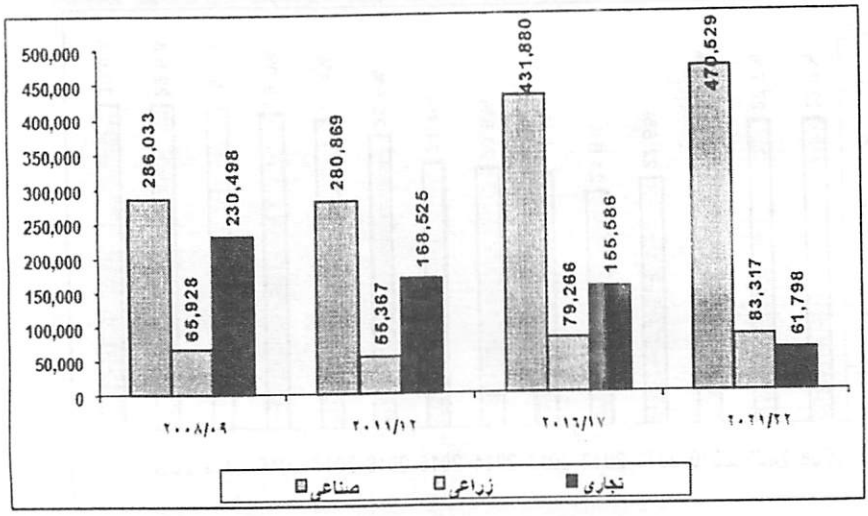

توزيع الطلاب المتوقع على مؤسسات التعليم العالي المختلفة

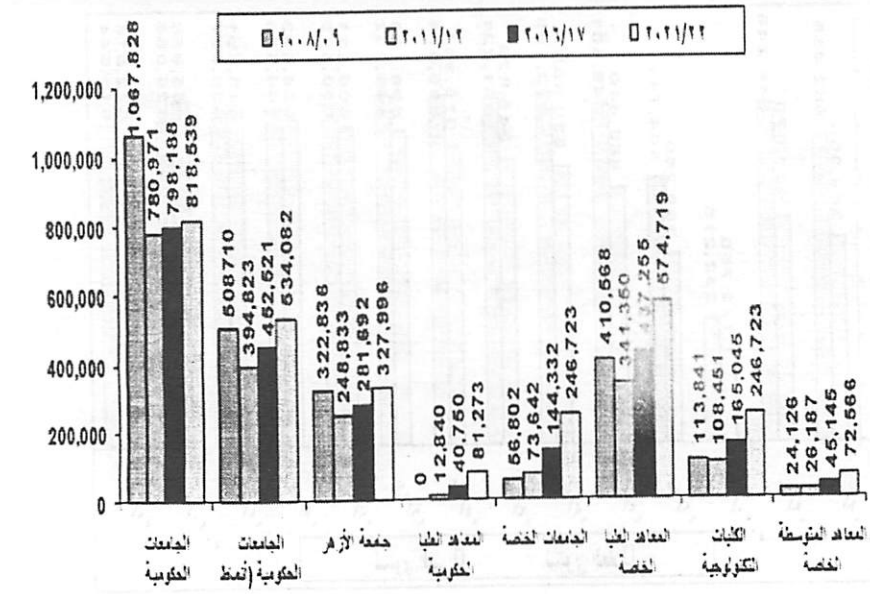

التطور المتوقع في اعداد طلاب الدراسات العليا

التخصصات التطبيقية	08/09	11/12	16/17	21/22
الجامعات الحكومية	84,700	90.684	107.394	131.719
الجامعات الحكومية (أنماط جديدة)	0	397	2.952	8.762
جامعة الأزهر	9,171	13.440	23.887	40.117
الجامعات الخاصة	222	571	1.384	2.642
المعاهد العليا الخاصة	0	970	2.940	5.737
الاجمالى	94,093	106,062	138,558	188,977

التطور المتوقع في اعداد طلاب الدراسات العليا

التخصصات الإجتماعية والادبية	08/09	11/12	16/17	21/22
الجامعات الحكومية	113,067	111.977	116.895	126.912
الجامعات الحكومية (أنماط جديدة)	0	1.481	3.533	5.305
جامعة الأزهر	6,492	15.476	31.002	48.256
الجامعات الخاصة	834	842	814	742
المعاهد العليا الخاصة	552	1.598	3.500	5.934
الاجمالى	120,945	131,374	155,743	187,148

التمويل والاستثمارات المطلوبة للاعداد المتوقعة فى العملية التعليمية			
التخصصات التطبيقية	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٢
الجامعات الحكومية + أنماط جديدة	20,488	28,531	36,055
الأزهر	4,231	6,824	9,278
المعاهد العليا الحكومية	271	615	995
الكليات التكنولوجية	1,862	2,416	2,983
الجامعات الخاصة	2,480	4,565	6,739
المعاهد العليا الخاصة	4,808	5,953	7,202
المعاهد المتوسطة الخاصة	422	634	869
الاجمالى (بالمليون)	34,563	49,538	64,121

التمويل والاستثمارات المطلوبة للاعداد المتوقعة فى العملية التعليمية			
التخصصات الاجتماعية والأدبية	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٢
الجامعات الحكومية + أنماط جديدة	30,686	33,931	35,442
الأزهر	8,749	9,278	9,101
المعاهد العليا الحكومية	309	722	1,151
الكليات التكنولوجية	1,955	2,647	3,368
الجامعات الخاصة	998	1,814	2,658
المعاهد العليا الخاصة	6,039	7,044	8,032
المعاهد المتوسطة الخاصة	576	786	982
الاجمالى (بالمليون)	49,313	56,222	60,734

التمويل والاستثمارات المطلوبة لاعداد اعضاء هيئة التدريس طبقاً للمخطط العام

التخصصات التطبيقية	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٢
الجامعات الحكومية + أنماط جديدة	4,841	9,636	13,036
الأزهر	1,919	3,160	4,979
المعاهد العليا الحكومية	511	698	1,113
الكليات التكنولوجية	1,017	1,450	2,786
الجامعات الخاصة	236	830	1,885
المعاهد العليا الخاصة	1,028	1,331	5,358
المعاهد المتوسطة الخاصة	199	275	569
الاجمالى	9,751	16,564	29,725

التمويل والاستثمارات المطلوبة لاعداد اعضاء هيئة التدريس طبقاً للمخطط العام

التخصصات الاجتماعية والأدبية	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٢
الجامعات الحكومية + أنماط جديدة	1,181	3,364	7,929
الأزهر	1,249	1,452	1,827
المعاهد العليا الحكومية	135	244	579
الكليات التكنولوجية	578	630	692
الجامعات الخاصة	85	169	242
المعاهد العليا الخاصة	1,312	1,320	1,489
المعاهد المتوسطة الخاصة	138	110	150
الاجمالى (بالمليون)	4,677	6,416	12,881

التمويل والاستثمارات المطلوبة لمنظومة التعليم العالي طبقاً للمخطط العام

	٢٠٠٩-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٢
الجامعات الحكومية + أنماط جديدة	67,537	89,624	109,333
جامعة الأزهر	17,287	23,531	29,993
المعاهد العليا الحكومية	1,226	2,279	3,838
الكليات التكنولوجية	5,413	7,143	9,829
الجامعات الخاصة	3,860	7,504	11,731
المعاهد العليا الخاصة	13,248	15,913	22,616
المعاهد المتوسطة الخاصة	1,335	1,805	2,570
الاجمالى (بالمليون)	109,905	147,798	189,910

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

تقرير حالة التعليم العالي في مصر

والمخطط العام للتعليم العالي خلال الفترة

٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ – ٢٠٣١/٢٠٣٢

وقد تمت مناقشة العديد من القضايا التى أثيرت من خلال كلمات السادة الوزراء والسيدة الاستاذة الدكتورة فادية عبد السلام مدير المعهد والدكتور مستشار الوزير وما آثاره الحضور المتميز من قضايا أو مشكلات محل اهتمام يرون التحاور حول حلول لها :

- تعدد أنواع التعليم الجامعي ومشاكله المتعددة على مخرجات العملية التعليمية حيث يوجد جامعات حكومية مجانية وجامعات حكومية بمصروفات وتعليم أجنبي وتعليم وزاري .
- المشاكل التى يعاني منها التعليم الجامعي الخاص ولا سيما التى تتعلق بكوادر أعضاء هيئة التدريس بها والاعتماد على الكوادر الحكومية بالإضافة الى قيامهم بمخالفة الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالحد الأدنى للقبول وغير ذلك .
- ضرورة الاعتماد على متوسط تكلفة الطالب وليس الانفاق كنسبة من GDP حيث لا يعبر هذا تعبيراً دقيقاً عن تدنى متوسط الانفاق على الطالب .
- ضرورة إتاحة ميزانيات الجامعات الخاصة ومراجعتها ومعرفة ماذا يجرى بشأنها ، وبناء قاعدة معلومات في هذا الصدد .
- بالنسبة لمعدل الالتحاق واتاحة الالتحاق ، تكون نسبة الـ ٣٠% معقولة بشرط الارتقاء بالجودة بشكل واضح .
- رفع رسوم الجامعات الحكومية بطريقة تدريجية بحيث نتمكن من تحقيق قدر من الفوائض المالية يمكن استخدامها في سد العجز في التمويل الجامعي .
- ربط مراكز البحوث بالجامعات لخدمة التجارة والصناعة بمقابل مادى معين يمكن استخدامه أيضا لسد جزء من العجز في التمويل الجامعي .
- أن تمتلك الحكومة نوع من المدارس الخاصة وإتاحتها بسعر أقل قليلاً من المدارس الخاصة الأخرى ، حتى نتمكن من استخدامها في تمويل التعليم ما قبل الجامعي وما بعد الجامعي .
- عدم التركيز على ربط التعليم بإحتياجات سوق العمل ، وإنما يتم الربط بناء على الاحتياجات الواسعة للتخصصات وليس من تفاصيل احتياجات سوق العمل

حتى لا يتم تمزيق العملية التعليمية بالجرى وراء تفاصيل إحتياجات سوق العمل .

- إن جزءاً كبيراً من المشكلة يكمن في سياسة التنمية وليس سياسة التعليم لأن سياسة التنمية لا تولد نمواً كافياً وغير قادرة على توفير معدلات ادخار واستثمار بالقدر الكافي حتى لو حققنا معدل نمو يصل الى ٧% .

<u>هناك عدة مقترحات وتوصيات اخرى :</u>

- **لحل مشاكل عجز التمويل يقترح الآتى :**
- دراسة فرض نظام للضرائب التصاعدية حيث لا توجد ضريبة تصاعدية على الشركات :
  - * فرض ضرائب على الدخول الطفيلية .
  - * فرض ضرائب على الارباح الرأسمالية .
- بدلاً من توجيه دعم للمصدرين يتعين تخصيص موارد اضافية للتعليم ، كذلك يقترح قيام الجامعة بتنويع موارد دخلها (عن طريق النشر العلمي ، وبرامج لتعليم الكبار، وأخذ نسبة من دخل المعاريين للخارج) .
- الاستخدام الأمثل للاعانات الخارجية وإعادة توزيعها بشكل يحقق العدالة .
- اختيار عمداء الكليات ورؤساء الجامعات عن طريق الانتخاب الحر وليس عن طريق التعيين .
- اعادة هيكلة الجامعات واعادة توزيعها على الأقاليم المختلفة .
- المزج بين التعليم والعمل لبناء نواة لمجتمع عمراني جديد سواء في سيناء أو في الصحراء الغربية .
- لابد من القضاء على فوضي الدراسات العليا في مصر وذلك بإنشاء جامعات للدراسات العليا تعمل بنظام وبآليات مختلفة عن الجامعات الحالية ، بحيث توجد كليات للتخصصات المختلفة وبأساتذة متفرغين .
- ضرورة مخاطبة البعد المحلى حسب الأقاليم الاقتصادية فى توزيع المؤسسات التعليمية .

- ضرورة أن تظهر الفجوة وحجم الاختلالات بين الذكور والإناث والاداء التعليمي والإلحاق .

- ضرورة تعديل هرم المستويات التعليمية .
- ضرورة تصحيح محتوى المناهج بالقدر الكافي .
- ضرورة تصحيح هشاشة اللوجستيات التعليمية والبحثية المختلفة .
- ضرورة إبراز اهمية وخطورة عدم تحديث وتدريب وتأهيل القائمين على إدارة العملية التعليمية والبحثية في كل المؤسسات التعليمية والبحثية في مصر .
- عدم المساس بمسألة مجانية التعليم .
- لا بد أن يكون هناك سقف لإنشاء الجامعات الخاصة الأجنبية .
- الربط الدقيق بين التعليم وسوق العمل ، حيث أن سوق العمل يعاني من اختلالات هيكلية ، ويعتبر التعليم العالي تعليماً أساسياً بالمقارنة بنظيره في الدول المتقدمة .
- لا بد من إعتبار مسألة التعليم مسألة أمن قومى .

المشاركون في لقاء الخبراء

أولاً: من داخل المعهد

أ.د. فادية عبد السلام	مدير المعهـــد
أ.د. علا الحكيم	مستشار بمركز التنمية الاقليمية
أ.د. اجلال راتب العقيلى	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. سهير أبو العينين	مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. زينات طبالة	مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. مصطفى احمد مصطفى	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. سلوى مرسى	مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. أحمد فرحات	مستشار مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
أ.د. محرم الحداد	مستشار مركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
أ.د. عزيزة عبد الرازق	مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية
أ.د. دسوقى عبد الجليل	مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
أد. خضر ابو قورة	مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
أ.د. حسام الدين نجاتى	مدير مركز البيئة وادارة الموارد الطبيعية
أ.د. زلفى شلبى	مدير مركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
أ.د. محيا زيتون	أستاذ متفرغ بجامعة الازهر
أ.د. ابراهيم العيسوى	مستشار مركز دراسات السياسات الكلية
أ.د. عزة الفندرى	مستشار ومدير مركز دراسات التنمية البشرية
أ.د. نيفين كمال	مركز دراسات السياسات الكلية
أ.د. ماجدة ابراهيم	مستشار مركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
د. اشرف العربى	المشرف العام على شئون مكتب وزير التنمية الاقتصادية
أ.د. إيمان الشربينى	مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
أ.د. على نصار	مستشار بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط
د. اشرف عبد العليم	مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
د. منى عبد العال دسوقى	خبير أول بمركز التنمية الاقليمية
د. وفاء مصيلحى	مركز دراسات السياسات الكلية
د. فوزية الدميرى	دكتورة بمركز التوثيق والنشر
أ. عماد عبد القادر	مكتب مدير المعهد

ثانيا : المشاركون من خارج المعهد :

أ.د. زينب شاهين	خبير بقضايا النوع الاجتماعى
أ.د. مصطفى جعفر	الجهاز (سابقا) الاتحاد العام للجمعيات الأهلية (حاليا)
د. محسن المهندس سعيد	مستشار وزير التعاون الدولى (وزارة التعليم العالى)
أ.د. ماجدة شلبى	رئيس قسم الاقتصاد/حقوق بنها
د. صلاح جودة	مدير مركز الدراسات الاقتصادية
د. منير سعد يوسف	باحث مساعد مركز بحوث الصحراء
د. عزة محمد حسين	مدير العيادات المتنقلة
د. عبد الله السعيد النجار	مستشار بالأمم المتحدة (بالمعاش)
د. قدرية سعيد على	مديرعام – الادارة العامة كحصر الخريجين (CAPMAS)
د. أمانى يشوع جاد	مستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار/مجلس الوزراء – باحث بمركز الديموجرافى/معهد التخطيط القومى
د. بثينة محمود الديب	خبير بمركز الديموجرافى بالقاهرة
د. أحمد حسن	نائب مدير مشروع (ICTP)
د. هشام جمعة	نائب مدير وحدة التخطيط الاشرافى بوزارة التعليم العالى
د. يحيى يوسف	مدرس مساعد / جامعة عين شمس
أ.فاتن حسن	مكتب وزير التعليم العالى
أ. محمد ابراهيم محمد حسن	الموثق الاعلامى / مكتب وزير التعليم العالى
أ. محمد طارق حسين	رئيس أكاديمية البحث العلمى
د. سهى جلال	أستاذ صحة عامة
أ. اسلام السيد رواش	مراجع حسابات مشروع (ICTP)
أ. صفاء جمال الدين	مساعد رئيس التحرير /صحفية بالاهرام
أ. سيد نصرى	صحفى (جريدة وطنى)
أ. اسماعيل صيام	خبير اقتصادى